معوقات البحث العلمي في ضوء افتقار مؤسسات المجتمع المدني لأهميته دراسة ميدانية بجامعة المنوفية

إعداد

د. منى محمد عبد الوارث

مدرس علم الاجتماع بكلية الآداب- جامعة المنوفية

تاريخ الاستلام : ١١/ ١٠/ ٢٠٢٠م

تاريخ القبول : ١ / ١١ /٢٠٢٠م

ملخص:

هدفت الدراسة إلى معرفة معوقات البحث العلمي في ضوء إفتقار مؤسسات المجتمع المدنى لأهميته وبيان أهم التحديات التي تعرقل مسيرتة في سبيل تحقيق التقدم والتنمية للمجتمع المصرى، من خلال مراجعة الدراسات السابقة المتعلقة بهذا الموضوع، وإستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلى، وإعتمدت الدراسة على استبانة لمعرفة أراء العينة التي تمثلت في ٤٢٠ استبيان وتوصلت الدراسة إلى أن البحث العلمي لم يصل بعد للمستوى المطلوب وأنة يعانى من تحديات ومعوقات مادية وتطبيقة وأكاديمية وإجتماعية وشخصية، وأنه بحاجة لدفعة قوية تدفعة للأمام للتخلص من تلك المعوقات من خلال دعم مؤسسات المجتمع سواء كانت حكومية أو أهلية، فضلا عن قلة الإنتاجية العلمية من قبل الباحثين مقارنة بغيرنا من الدول العربية التي تنفق أكثر على البحث العلمي، وتتيح الأجواء البيئية المشجعة على البحث والتقصى عن الحقائق الخاصة بطبيعة المعوقات، وبناء على ما توصلت الدراسة إلية من نتائج فقد أوصت بضرورة تفعيل الشراكة المجتمعية بين الجامعات والمؤسسات الصناعية والتجارية الخاصة لدعم البحث العلمي والباحثين، مع ضرورة ربط البحث العلمي بإحتياجات ومتطلبات المجتمع والتنمية الشاملة .

الكلمات المفتاحية: المعوقات – البحث العلمي– افتقار مؤسسات المجتمع المدنى

Abstract:

The study aimed to know the obstacles of scientific research in the light of the lack of civil society institutions and its importance and to clarify the most important challenges that hinder his path towards progress and development of the Egyptian society Through reviewing previous studies related to this topic.

The study used the descriptive and analytical method, and the study relied on a questionnaire to know the opinions of the sample represented in 420 questionnaires. The study concluded that the scientific research has not yet reached the required level and that it suffers from challenges, physical, applied, academic, social and personal challenges and obstacles.

And that it needs a strong push that pushes it forward to get rid of these obstacles by supporting community institutions, whether governmental or private, as well as the lack of scientific productivity by researchers compared to other Arab countries that spend more on scientific research. It allows the environmental atmosphere to encourage the search and finding facts about the nature of obstacles Based on the results of the study, it recommended the necessity of activating the social partnership between universities, industrial and commercial especially institutions to support scientific research and researchers. With the necessity of linking scientific research with the needs and requirements of society and comprehensive development.

Keywords: Obstacles - Lack - Society institutions - Scientific research

مقدمـــة:

تعـد معوقـات البحـث العلمـي مـن أهـم تحـديات القـرن الواحـد والعشـرين التـي تواجـه مجتمعاتنـا العربيـة علـى المسـتوى الـدولي، ومجتمعنـا المصـري علـى المسـتوى القـومي، وخاصـة فيمـا يتعلـق بإسـهامات العلـوم الإنسـانية ومـا ينبثـق عنهـا مـن علـوم اجتماعيـة علـى وجـه التحديـد بكافـة فروعهـا وتخصصـاتها المختلفـة. "وحقيقـة الأمـر أن الرؤيـة الحقيقيـة للتحـديات والمعوقـات، تـرتبط بملامـح واتجاهـات خاصـة بالبحـث العلمـي والمجتمـع، وإن كـان مـن المفتـرض أن البحـث العلمـي هـو اسـتثمار بشـرى واقتصـادى طويـل المـدى، لـه خصوصـية مميـزة، تلمـس مردودهـا علـى تطـور وتقـدم المجتمعـات إذا مـا حسـن فهمهـا واستخدامها الصحيح"(١).

فإذا ما أردنا التواصل مع العالم المتقدم فلا سبيل أمامنا سوى الارتقاء بالمستوى البحثى والعلمي معاً كى نتقن لغة الحوار مع الأخر. ونلحق بالتطورات العلمية والتكنولوجية التي تنعكس علينا اقتصاديا، وسياسيا واجتماعياً وثقافيا لمحاولة مواكبة الثورة العلمية والبحثية وثورة المعلومات التي تتميز بالتنامي المتسارع والمتلاحق، فلا يوجد مثال على التطور التكنولوجى أكثر من اليابان التي بدأت بالاهتمام بالتعليم والبحث العلمي منذ بدايتها الأولى، "وغيرت نظمها التعليمية لتتجاوب مع سوق العمل والعمالة من جانب، حيث تبنت مكونات نظم التعليم في المجتمع الأمريكى ورأت أنها إن لم تطبقه فسوف يدق ناقوس الخطر وأصدرت تقريرها الشهير بعنوان "أمة في خطر" وثورث نظامها البحثى والتعليمى، كما حذت الصين مع بداية الثمانينات نفس الحذو واتخذت نفس الخطوات بهدف تغيير أساليب اكتساب المعلومات وتوفير المرونة في مجالات التعليم والبحث العلمي، وها هي الأن تقوم بأكبر غزو اقتصادى وسياسى وعلمي في العالم بل وغزت أمريكا نفسها بعد أن أصبحت هى واليابان من أوائل دول العالم تصديراً للعلم والتكنولوجيا "(٢).

فمفهوم البحث لا يعني مجرد قراءة كتاب أو تحرير مؤلف في موضوع من الموضوعات، ولا يعني كذلك جمع الوقائع ورصد الملاحظات بشكل عشوائي، ولكنه يعرف "بأنه نشاط علمي منظم يسعى إلى كشف الحقائق اعتماداً على مناهج موضوعية محققة من أجل معرفة الارتباط بينها، ثم استخلاص المبادئ العامة أو القوانين التفسيرية لهذه الوقائع. "ويرى جيلفورد مودى Moody.G " أن البحث منهج لاكتشاف الحقيقة، يعتمد أساسا على التفكير النقدى التحليلى، ويقوم هذا المنهج بتحديد وصياغة المشكلات العلمية، وفرض واقتراح الحلول، وجمع المعلومات وتنظيمها، ثم يستخلص النتائج، ويتأكد من ملاءمتها للفروض المبدئية"(٣).

فليست هناك مبادئ علمية مقدسة، وليست هناك نظرية علمية يتمسك بها كمعتقد دينى، حيث يعتقد معظم رجال البحث العلمي بوجود حقيقة علمية نهائية حول العالم تقترب منها النظريات العلمية المتعاقبة شيئاً فشيئاً، لكن هذا الاعتقاد مادة للإيمان والبحث العلمي لا يزال مغامرة، وجميع "حقائقه" هى حقائق شرطية".

لذا ينبغى التأكيد على ضرورة تذليل كافة معوقات البحث العلمي والتأكيد على نشر وتوزيع فوائده سواء كانت تكنولوجية علمية أو دراسات وأبحاث إنسانية خاصة بالعلوم الاجتماعية لوضع استراتيجية جديدة تقف به على أرض صلبة، وتنادى بضرورة الاستفادة من كافة الأبحاث السابقة، وضرورة عمل خطة بحثية تتبني القضايا الهامة في المجتمع التي لم تغطى بشكل كافي وتوفير كافة السبل التمويلية والمؤسسية لرعايتها للخروج بنا من بوتقة تجمد البحث العلمي وتسيله للاستفادة به في عمليات التنمية والتكنولوجيا كى نرقى بأنفسنا وبمجتمعنا ونقف على أولى عتبات البحث العلمي الحقيقى ولتوجيه الرسالة إلى المؤسسات العلمية لتبنى الأبحاث العلمية المفيدة على أرض الواقع لرفعة ورقى المجتمع.

أولا- مبررات إختيار الدراسة، ومشكلة الدراسة والأهداف والتساؤلات.

(أ)- مبررات الدراسة:

١- "ما أظهرتة إحصائيات سنة ٢٠٠٤م لمنظمة اليونسكو العالمية، فتقول إن الدول العربية مجتمعة خصصت للبحث العلمي ما يعادل ١,٧ مليار دولار فقط، أي ما نسبته ٠,٣ في المائة من الناتج القومي الإجمالي.في حين أن الإنفاق على البحث العلمي في إسرائيل (ما عدا العسكري) ٩,٨ مليارات (شيكل)، أي ما يوازي ٢,٦ في المائة من حجم إجمالي الناتج الوطني في عام ١٩٩٩م، أما في عام ٢٠٠٤م فقد وصلت نسبة الإنفاق على البحث العلمي في إسرائيل إلى ٤,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي، كما تبلغ نسبة إنفاق مصر على البحث العلمي ١% من الناتج القومي والتي تزيد عن ٢٠ مليار جنيه، وهذه نسبة قليلة جدًا لا تذكر على التمويل الخاص بالرواتب، والمنشآت، والصيانة، والتجهيزات، على العكس تماماً مما يحدث في البلدان العربية".

٢- إستمرار الحكومات في البلاد العربية وبالأخص في مصر لا تقر سياسات واضحة ودقيقة للبحث العلمي، ولا تحدد أهدافًا إستراتيجية على المدى القصير والطويل معا، ولا تضم البرامج السنوية للجامعات برامج بحوث بالمفهوم العالمي المتعارف عليه، وغالبا ما تكون مشاريع البحوث المنجزة من تلقاء مبادرات فردية أو مجموعات بحث صغيرة للترقى .

٣- ما زالت قلة الاعتمادات المالية والنفقات الاستثمارية في التعليم وفي سائر القطاعات. فبدأت ظاهرة بطالة الخريجين التي ما زلنا نعانيها من المتعلمين والكفاءات المعطلة عن الإنتاج، والتي لا تتاح لها فرصة القيام بدور منتج، فهى مشلولة مهمشة، برغم الحاجة الوطنية الملحة إلى المتعلمين كافة وفي سائر التخصصات العلمية إلا أنها مازالت غير قادرة على الانتاج العلمي.

٤- تعد هذه الدراسة إسهاما في الإهتمام الموجة نحو بحث قضايا المجتمع المدني ودور مؤسساته في مواجهة معوقات البحث العلمي كمحاولة بالنهوض بالمجتمع إيمانا بأن العلم والبحث هما قاطرة تقدم المجتمع وإخراجة من كبوتة. وإنطلاقا من أن هناك قاعدة أساسية ترى أن الدول المتقدمة التي حققت ارتقاءاً ملموساً في مجال العلم والمعرفة، والتي قطعت شوطاً طويلاً في مجال التقدم والتنمية، إنما هى دول أمنت أساساً بالبحث العلمي أسلوباً ووسيلة ومنهاجاً فاستطاعت بالبحث العلمي حل مشكلاتها البيئية، وتمكنت من خلاله أن تطوع إمكاناتها من أجل تحقيق التقدم والتنمية لمجتمعاتها والرفاهية والسعادة لشعوبها.

(ب) - مشكلة الدراسة:

يعد البحث العلمي الحقيقى هو رصيد قومي غال وثروة وطنية كبرى، لذا يجب تشجيعه ودعمه وتنميته بكافة الطرق والوسائل، فهو صنعة تجمع بين العلم والخبرة والفن والإبداع، وقدره تكفل مواجهة المشكلات القومية بطريقة سليمة وبمنهج علمي محكم، فهو روح الحضارة ومفتاح التنمية وسبيل الرفعة، وبالأحرى هو صانع الرفاهية والسعادة للشعوب فكيف لا نأخذه سبيلا إليها. كما أن البحث العلمي يسهم في توفير المعلومات لمتخذي القرارات حتى يتمكنوا من ايجاد الحلول للمشكلات ودفع عجلة التقدم. لذا وجب الاهتمام بالبحث العلمي الذى هو بمثابة قاطرة تقدم الأمم وأنه بفضل العلم والبحث العلمي تمكنت بعض الدول ان تحقق تقدماً كبيراً وأن تنتقل من التخلف الى مصاف الدول المتقدمة. حيث أن تأخر البحث العلمي في الدول هو بمثابة المعوق الأول والأساسي في سبيل تقدمها، لذا إهتمت الباحثة بقضية الدراسة الراهنة.

فضلا عن انخفاض مستوى البحث العلمي وانخفاض عدد الباحثين رغم أن الجامعات والمراكز والمؤسسات التي ترعى البحث العلمي في الدول العربية تزخر بالعديد من الكوادر والخبرات العلمية والأكاديمية المؤهلة علمياً وفنياً، إلا أنها تعاني من ضعف كبير في مستوى التمويل، فضلاً عن عدم استجابة النخب والإدارت العليا لما

يتم انجازه من بحوث علمية مهمة يمكن أن تؤدي دورا فاعلاً في رفع درجة التقدم والرقي للمجتمع وتحقيق الجدوى الاقتصادية.

كما إن تتبع تجارب الدول المتقدمة يظهر أن انفتاح الجامعات على المجتمع يساعد في حل مشاكله، وفي تحقيق التطور الإيجابي للمجتمع وللجامعات على السواء. فقد كانت الجامعات بمناخها العلمي وأساتذتها وطلابها وتجهيزاتها أنسب تربة لنمو البحث العلمي. وتقع على عاتق أساتذة الجامعات مسئولية كبيرة للقيام بالأبحاث والدراسات التي يمكن أن تعالج مشاكل المجتمع المصري المتنوعة. وكبر حجم المسئولية راجع لندرة الكفاءات البحثية خارج الجامعات.

"فلقد أصدرت منظمة العمل العربية تقريرًا لعام ٢٠٠٢ بعنوان البحث العلمي بين العرب وإسرائيل وهجرة الكفاءات العربية، كشفت فيه عن حقيقة الفجوة التكنولوجية والعلمية بين العرب وإسرائيل والتي تجسد تفوقًا علميًا وتكنولوجيًا إسرائيليًا ساحقًا اتضح فيه أن معدل الإنفاق العربي على البحث العلمي لا يزيد عن اثنين في الألف سنويًا من الدخل القومي، في حين أنه يبلغ في إسرائيل ٨,١%، وأن نصيب المواطن العربي من الانفاق على التعليم لا يتجاوز ٣٤٠ دولارًا سنويًا، في حين يصل في إسرائيل إلى ٢٥٠٠ دولار سنويًا، وأنه حين تأتي إسرائيل في المرتبة رقم ٢٣ في دليل التنمية البشرية على مستوى العالم، والذي يقيس مستويات الدخل والتعليم والصحة، فإن مصر تحتل المرتبة رقم ١٩٩، وسوريا تحتل المرتبة ١١١ والأردن المرتبة ٩٢ ولبنان المرتبة ٨٢ وهي الدول العربية المحيطة بإسرائيل، أما في استخدام الكمبيوتر ففي حين يوجد في إسرائيل ٢١٧ جهاز كمبيوتر لكل ألف شخص، يوجد في مصر ٩ أجهزة فقط لكل ألف شخص، وفي الأردن ٥٢ جهازاً و٣٩ جهازاً في لبنان".

ويفيد تقرير العلوم لليونسكو في نسخته الأخيرة في تشرين الثاني ٢٠١٥، أن نسبة الانفاق المحلي الإجمالي للدول العربية كلها على البحث والتطوير بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي لا تزال واهية جداً. فعام ٢٠١٣ لم تبلغ هذه النسبة واحداً في

المئة من الإنفاق المحلي الإجمالي العالمي إلا بعد جهد بالغ. أي ما مجموعه ١٥ مليار دولار من أصل انفاق عالمي بلغ ١٤٧٧ مليار دولار.

ورغم أن عدد الباحثين في البلدان العربية كلها قد شهد ارتفاعاً من ١٢٢٩٠٠ باحث عام ٢٠٠٧ إلى ١٤٩٥٠٠ باحث عام ٢٠١٣، لكن نسبتهم من عدد الباحثين في العالم بقيت نفسها أي ١,٩%. بينما بلغ عدد السكان العرب ٣٥٨ مليون نسمة في السنة نفسها، أي نحو خمسة بالمئة من سكان العالم.

أما نصيب العالم العربي من المنشورات العلمية فقد بلغ ٢٩٩٤٤ بحثاً منشوراً في عام ٢٠١٤، لكن هذه النسبة لم تتجاوز ٢,٤٥% عالمياً. كما بلغ عدد المنشورات العلمية نسبة إلى كل مليون نسمة ٨٢ بحثاً عام ٢٠١٣، لكنه بقي أقل من نصف المعدل العالمي البالغ ١٧٦ بحثاً منشوراً لكل مليون نسمة.

"ورغم أن عدد براءات الاختراع العربية المسجلة قد شهدت قفزة كبيرة بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٣ من ٩٩ إلى ٤٩٢ براة اختراع، لكن ذلك لا يشكل سوى ٠,٢% على المستوى العالمي. فماليزيا وحدها سجّلت ٥٦٦ براءة اختراع. وحيث أن عدد سكان العالم العربي يبلغ نحو ٣٣٠ مليون نسمة وعدد سكان ماليزيا نحو ٢٦ مليون نسمة، فذلك يعني أن معدل الإبداع في ماليزيا يزيد ١٥ ضعفاً على معدل الإبداع في الدول العربية مجتمعة.

وبالنسبة لعدد الباحثين العلميين لكل مليون شخص من السكان فإن العالم العربي يملك ١٣٦ باحثًا لكل مليون مواطن مقابل ١٣٩٥ عالمًا في إسرائيل لكل مليون من سكانها، بينما يصل الرقم في تركيا إلى ٣٠٠ عالم ويصل في جنوب إفريقيا إلى ١٩٢ عالمًا، أما في المكسيك فالعدد هو ٢١٧، وفي البرازيل ٣١٥ باحثًا وضعف هذا العدد في الأرجنتين، أما في اليابان فالرقم هو ٥ آلاف باحث، وفي روسيا ٣٤١٥، وفي الاتحاد الأوروبي ٢٤٣٩، أما أمريكا فتملك ٤٣٧٤ عالمًا لكل مليون مواطن".

(ج)- أهداف الدراسة وتساؤلاتها:

يتمثل الهدف الرئيسى للدراسة في محاولة التعرف على معوقات البحث العلمي في ضوء افتقار مؤسسات المجتمع لأهميته وفي إطار هذا الهدف سعت الدارسة نحو تحقيق بعض الأهداف الفرعية والتي تتمثل في الأتى:

١- تحديد مؤشرات المعوقات المادية للبحث العلمي وافتقار مؤسسات المجتمع المدني لأهميته.

٢- تحديد مؤشرات المعوقات الأكاديمية للبحث العلمي وافتقار مؤسسات المجتمع المدنى لأهميته.

٣- تحديد مؤشرات المعوقات التطبيقية للبحث العلمي.

٤- تحديد مؤشرات معوقات عدم وجود فرق بحثية مدربة في البحث العلمي.

٥- تحديد مؤشرات آليات نهوض مؤسسات المجتمع المدني بالبحث العلمي.

وفيما يتعلق بالتساؤل الرئيسي للدراسة فجاء على النحو التالى ما معوقات البحث العلمي في ضوء افتقار مؤسسات المجتمع المدنى لأهميته؟ وإنبثق عن التساؤل الرئيسى عدد من التساؤلات الفرعية على النحو التالى:

١- ما أهم مؤشرات المعوقات المادية للبحث العلمي وافتقار مؤسسات المجتمع المدنى لأهميتة.؟

٢- ما أهم مؤشرات المعوقات الأكاديمية للبحث العلمي وافتقار مؤسسات المجتمع المدنى لأهميتة.؟

٣- ما أهم مؤشرات المعوقات التطبيقية للبحث العلمي؟

٤- ما أهم مؤشرات معوقات عدم وجود فرق بحثية مدربة في البحث العلمي؟

٥- ما أهم مؤشرات أليات نهوض مؤسسات المجتمع المدنى بالبحث العلمي؟

ثانيا ـ الإطار النظرى للدراسة:

مفهوم المعوقات: يقصد بها التحديات والمشاكل التي تواجهة الإنسان في سبيل تحقيق أهدافه وغايته.

ويقصد بالمعوقات: هي جميع العقبات والصعوبات المادية والمعنوية والإدارية التي تحول دون إنجاز أعضاء الهيئة التدريسية لأبحاثٍ علمية أو انخراطهم في مجال البحث العلمي، أو تشكِّل عقبة في نشاطهم العلمي.

كما عرفت المعوقات: "بأنها جميع العقبات والصعوبات المادية والمعنوية والإدارية التي تحول دون إنجاز أعضاء الهيئة التدريسية لأبحاثٍ علمية أو انخراطهم في مجال البحث العلمي، أو تشكِّل عقبة في نشاطهم العلمي".

ويُمكن النظر إليها على أنها المسبب للفجوة بين مستوى الإنجاز المتوقع والإنجاز الفعلي. أو على أنها الانحراف في الأداء عن معيار محدد مسبقاً (Darweesh, ٢٠٠٥:٧)

التعريف الإجرائى للمعوقات: "الصعوبات والعقبات التي تواجه المديرين وتعيق بلوغهم لحقيقة مشكلاتهم الخاصة بالإمكانيات المتوفرة لديهم، مما يحول دون تحقيق الأهداف الإدارية التربوي المرجوة ويشمل ذلك (المعوقات الثقافية، المعوقات الاجتماعية، والمعوقات الإقتصادية والسياسية)".

ويعرف البحث العلمي في اللغة: (أحمد زكي بدوي، ١٩٩٨: ٣٦٨) بأنه الطريقة التي يسلكها العقل في دراسة موضوع أي علم من العلوم للوصول إلى قضاياه الكلية، أي القوانين العلمية، فهو الطريقة التي يبنى بها العلم قواعده، ويصل إلى حقائقه".

ويعرفه "جرينوود" Gerenwood عمر محمد التومي، ١٩٨٩: ٤٨. بأنه "استعمال إجراءات وطرق منظمة متقنة سعيا وراء الحصول على المعرفة.

ويعرفه (محمد شفيق، ١٩٩٦: ٥) "بأنه "المعرفة والإدراك بالحقائق وكل ما يتصل بها، كما أنه وسيلة للاستعلام والاستقصاء المنظم والدقيق، بغرض استكشاف معلومات أو حقائق جديدة بغرض التأكد من صحتها عن طريق إتباع خطوات المنهج العلمي"(٤).

وثمة تعريف أكاديمى للبحث العلمي "هو مجموعة الخبرات الإنسانية التي تجعل الإنسان قادرًا على التنبؤ بمعرفة القوانين التي تنظم ظواهر الكون، بأسبابها وأثارها"(٥).

وعرفه (سمير نعيم، ١٩٨٦: ٦٧-٦٨) أنه عملية تقصى مقصود ودقيق ومنظم ومتعمق لموضوع محدد بهدف إثراء المعرفة العلمية الموضوعية بظاهرات الكون (الفيزيقية أو البيولوجية أو الاجتماعية) مما يساعد الإنسان على التعامل بكفاءة أكبر مع هذه الظاهرات من حيث فهمها والتنبؤ بها والتحكم فيها".

وهناك تعريف أخر (لعبد الباسط حسن، ١٩٩٩ :١٢٤) بأنه الدراسة العلمية المنظمة لظاهرة معينة باستخدام المنهج العلمي بهدف الوصول إلى حقائق يمكن تعميمها والتحقق من صحتها".

ويرى (أحمد سليم سعيدان، ١٩٨٨: ١٧) "أن البحث العلمي هو نشاط علمي منظم وطريقة في التفكير واستقصاء دقيق يهدف إلى اكتشاف الحقائق معتمدا على مناهج موضوعية من أجل معرفة الترابط بين هذه الحقائق واستخلاص المبادئ العامة والقوانين التفسيرية"(٦).

ويعرف البحث العلمي: ((بأنه مجموعة الجهود المنظمة التي يقوم بها الإنسان مستخدما الأسلوب العلمي وقواعد الطريقة العلمية في سعيه لزيادة سيطرته على بيئته واكتشاف ظواهرها وتحديد العلاقات بين هذه الظواهر)).

البحث العلمي Scientific Search: هو استخدام الطرق والأساليب العلمية للوصول إلى حقائق جديدة والتحقق منها بهدف نمو المعرفة الإنسانية، ويؤكد البعض الآخر على الجوانب التطبيقية للمعرفة العلمية في حل مشكلات معينة، أو: مسعى إنساني وجهد بشرى مقصود، يتم التخطيط له بطريقة عقلانية موضوعية، ويمكن عن طريقه أن يحقق الإنسان طموحاته النبيلة، وأهداف مجتمعه في شتى المجالات مستغلا في ذلك ذكاءه العقلي والفكرى.

التعريف الإجرائى لمفهوم معوقات البحث العلمي هو" وجود مشكلة أو عائق يمنع وصول الباحث للكشف عن جوانب الغموض والتحدى لدراسة بعض القضايا، وقد تكون معوقات إقتصادية أو إجتماعية أو ثقافية أو سياسية أو أكاديمية تمنع وصول الباحث لحقيقة المشكلة ومن ثم عدم قدرته على فهمها وتحليلها وتوصيفها وعدم القدرة على تعميمها ونقل نتائجها إلى الغير والتدليل عليها والتأكد من صحتها وصلاحيتها للتعميم ونشرفوائدها لجميع قطاعات المجتمع.

٣ـ مفهوم مؤسسات المجتمع المدنى:

إن مفهوم مؤسسات المجتمع المدنى: ليس مفهومًا حديثًا فجذوره تعود إلي فلاسفة العقد الاجتماعي الذين تعاملوا مع العلاقات التنسيقية والتعاونية بين الأفراد باعتبارها علاقات منشئة للمجتمع وحافظه لإستقراره. ثم تطور المفهوم تطورًا كبيرًا علي يد هيجل الذي ميز بين المجتمع المدني كشبكة من التفاعلات التلقائية القائمة علي العادات والعرف والتقاليد والدولة بوصفها مجموعة من المؤسسات السياسية والقانونية التي تُمارس في إطارها شبكة العلاقات السابقة٠لكن رغم هذه الجذور التاريخية للمفهوم إلا أن استخدامه بشكل مكثف ارتبط بعقدي الثمانينات والتسعينات وما صحبهما من تطور في اتجاه الديموقراطية٠

مؤسسات المجتمع المدني: هي المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التطوعية، التي تعمل في مجالات مختلفة وفي استقلال عن سلطة الدولة، ولا

تقوم على أسس وراثية أو عائلية، وتسعى لتحقيق أغراض متعددة مثل المشاركة والتنشئة والدفاع عن مصالح أعضائها وأهدافها، ونشر الوعي الثقافي والإسهام في تحقيق التنمية، في إطار من الإلتزام بقيم الإحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف ومعاييرها.

ويمكن تعريف مؤسسات المجتمع المدنى بأنها "هى تلك المجموعات التطوعية التي تؤسس على الرغبة في تحسين وتطوير الوضع الإنسانى ولا تستهدف الربح، وهى تؤدى طائفة متنوعة من الخدمات والوظائف الإنسانية، فلقد برزت كآلية لإحداث التوازن في مراحل التحول الاقتصادى من جهة، والتعامل مع الفئات المهمشة من جهة ثانية وكسر مركزية الدولة من جهة ثالثة .

كما أكد (عصام الدين جلال، ١٩٩٧ :١٩) بأنها:" مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة و الدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام، التراضي والتسامح لذا تشمل تنظيمات المجتمع المدني على: المجتمعات، الروابط، النقابات، الأحزاب، الأندية والتعاونيات أي كل ما هو غير حكومي وكل ما هو غير وراثي.

وتعرفه (أمانى قنديل، ١٩٩١: ٥٤) على أنه: "مختلف الهيئات والتنظيمات التطوعية التي تنشأ بمقتضى الإرادة الحرة لأعضائها بقصد حماية مصالحها والدفاع عنها، ومنها على سبيل المثال: الأحزاب السياسية. والتنظيمات النقابية، الاتحادات المهنية، جماعات المصالح والجمعيات الأهلية الذي أرجع شيوع استعمال مصطلح المجتمع المدني في أدبيات العلوم الاجتماعية إلى تسعينيات القرن العشرين"

أما (موسوعة الديمقراطية، ٢٠٠٣: ٩٩-١٠٠) فقد عرفت المجتمع المدني باعتباره " نمطًا خاصًا من العلاقات بين الدولة والتكوينات الاجتماعية مثل الأسرة وتنظيمات رجال الأعمال والتجمعات والحركات التي تعمل بشكل مستقل عن الدولة. هذا النمط الخاص من العلاقات يتواجد في مختلف النظم السياسية، ويُعد تواجد بعض

متطلبات المجتمع المدني أمرًا ضروريًا لإقامة النظم الديمقراطية، كما أنها تلعب دورًا مهمًا في الانتقال من النظم السلطوية والشمولية إلى النظم الديمقراطية".

وقدمت (ناهد عز الدين، ٢٠٠١: ٦٤) تعريفا للمجتمع المدني على أنه: "أحد أشكال تنظيم المجتمعات بما يحقق التعاون بين الأفراد والجماعات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بهدف حماية حقوق ومصالح الفئات المتنوعة والتوفيق بينها، على أساس الاحترام المتبادل والموازنة بين المصالح الخاصة والعامة، وبعيدًا عن أي تدخل حكومي"

ويرى (البنك الدولي، ٢٠١٣ :٢١١) بأن مؤسسات المجتمع المدنى التي تتضمن العديد من الجماعات والمؤسسات التي تكون مستقلة تمامًا أو إلى حد كبير عن الحكومة والتي لها أهداف إنسانية أو تعاونية بالأساس أكثر من كونها أهدافًا تجارية.

كما تعرف (الأمم المتحدة، ٢٠١٤: ٨٧) مؤسسات المجتمع المدنى باعتبارها تنظيم غير هادف إلى الربح، أعضاؤه مواطنون أو جماعات من المواطنين ينتمون إلى جماعة أو أكثر، تتحدد أنشطتهم بفعل الإرادة الجماعية للأعضاء، استجابة لحاجات واحدة أو أكثر من الجماعات التي تتعاون معها المنظمات غير الحكومية.

وتتضمن وثيقة صادرة عن (منظمة الأمم المتحدة، ٢٠٠٠ :٧٧) "، تعريفًا لمؤسسات المجتمع المدنى "بأنها مجموعات تطوعية لا تستهدف الربح ينظمها مواطنون على أساس محلي أو قطري أو دولي. ويتمحور عملها حول مهام معينة ويقودها أشخاص متطوعين".

ويتمثل المجتمع المدني عند جرامشي "بأنه التركيب المتشابك والمعقد الذي يلتقي فيه نسيج متداخل من التنظيمات الايديولوجية". ويري أن الدولة ليست وحدها من يقوم بنشر الايدولوجيا بل أن المجتمع المدني يستطيع نشر ذلك من خلال المثقفين

وبالتالي فإن هيمنة المجتمع المدني لا تقوم علي القهر بل أيضًا علي القبول، وقد فرق جرامشي بين نوعين من المثقفين هما: المثقف التقليدي والمثقف العضوي حيث يري أن الأخير له دور كبير في الهيمنة وتوجيه الأفكار. وقد منح جرامشي الاحزاب السياسية أهمية كبري نظراً لأن له دور كبير في المجتمع لتحقيق الهيمنة.

ويعرف المجتمع المدنى على أنه " جملة المؤسسات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال نسبى عن سلطة الدولة وعن أرباح الشركات في القطاع الخاص، أى أن المجتمع المدنى عبارة عن مؤسسات مدنية لا تمارس السلطة بالمفهوم السياسى ولا تستهدف أرباح إقتصادية".

ويري" مارتن شو" أن المجتمع المدني هو عبارة عن مجموعة من المؤسسات التي تنشأ داخل الدولة ويكون لها دور خارج الدولة، وتلك المؤسسات من وجهة نظر مارتن شو أما أن تكون تقليدية مثل دور العبادة والأحزاب والنقابات وغيرها، وأما أن تكون حديثة كوسائل الإعلام والحركات الاجتماعية والصحافة.

وقدم سعد الدين إبراهيم تعريفا للمجتمع المدني بأنه "مجمل التنظيمات الاجتماعية التطوعية غير الإرثية وغير الحكومية، والتي ترعي الفرد وتعظم قدراته علي المشاركة المجزية في الحياة العامة". ووفقاً لهذا التعريف فإن مؤسسات المجتمع المدني التي ينتمي لها الأفراد تلعب دور الوسيط والمكمل للمؤسسات الإرثية ومؤسسات الدولة.

ويرى هيجل ان المجتمع المدنى يحتل مكان وسطياً بين الأسرة والدولة، وهو عبارة عن مجموعة من الروابط الاقتصادية والاجتماعية التي تنظم العلاقة بين الناس، ويضم مجموعة من الأفراد تسعى إلى تحقيق مصالحها الخاصة كما يشمل القضاء وأجهزة الشرطة .

وفي ضوء التعريفات السابقة يمكن تعريف مؤسسات المجتمع المدني إجرائيا بأنها عبارة عن مجموعة من الأبنية والكيانات سواء السياسية والاقتصادية والاجتماعية

والثقافية والقانونية والتي تضم مجموعة من المتطوعين يحكمهم نظام وقواعدعمل وشبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوى والتكوينات الاجتماعية في المجتمع، وتعمل باستقلالية عن الدول بهدف خدمة المجتمع في مجالات مختلفة دون إنتظار لمقابل فهى تقدم خدمات مجانية .

ثالثا ـ التوجهة النظرى للدراسة:

مر الفكر النظرى لمؤسسات المجتمع المدنى بعدة مراحل إلى أن وصلت للنضج الفكرى بالمجتمع هى:

المرحلة الأولى: مهد الفكر في هذه المرحلة في القرن الثامن عشر الميلادي للثورات البرجوازية (الطبقة الوسطى)، وأثمر قيام الثورة الفرنسية، وإسقاط نظام الاقطاع والاستبداد الكنسي، وقاد إلى قيام منظمات مجتمع مدني تجسد فيها هذا الفكر الداعي للحرية والإخاء والمساواة. ورواد هذا الفكر هم هوبس وديدرو وروسو ونظرائهم.

المرحلة الثانية: تبلور فكر هذه المرحلة في القرن التاسع عشر الميلادي، فظهرت مفاهيم سياسية جديدة، مثل الوطن والدولة والمجتمع المدني الذي نشأ مفهومه خلال الصراع السياسي الاجتماعي، وظهرت فيه **مدرستان: الأولى لبرالية**، تدعو إلى الحرية بكل أنواعها السياسية والاقتصادية، مفضية لظهور الرأسمالية. وأشهر دعاة هذه المدرسة جماعة تبدأ بآدم سمث وتنتهي بريمون آرون.

أما **المدرسة الثانية فهي ماركسية** وتدعو إلى اتخاذ منظمات المجتمع المدني وسيلة للتغيير السياسي من الرأسمالية إلى الاشتراكية وتسريع حركة التغيير. وقد بدأت هذه المدرسة خافتة مع هيجل ثم تبلورت مع كارل ماركس وإضرابه إلى أن انتهت عند الإيطالي جرامشي في العصر الحديث.

المرحلة الثالثة: انغلقت أوروبا في بداية القرن العشرين الميلادي على نفسها، وانفتحت على الخارج. وهنا مكمن التناقض في تطبيق قيمها، فهي متحررة داخلياً

ومستبدة خارجياً، إذ وصل المد الاستعماري مداه الأقصى. ولكن الملاحظ أن أوربا نفسها عانت من كبت الحرية في النصف الأول من القرن العشرين يوم غيبت النظم الفاشية والنازية دور منظمات المجتمع المدني التي ظهرت في الفترة السابقة.

المرحلة الرابعة: أعيد الاعتبار في هذه المرحلة لمنظمات المجتمع المدني السياسية عندما تكشفت مآسي الدولة الفاشية والنازية والستالينية، وافتضحت مساوئ هذه النظم. فتنادى الناس إلى دور أقل للدولة، ودور أكثر للمجتمع المدني. ولكن بعد الثمانينيات تجلت خطورة ظاهرة الإرهاب وحركات التطرف والحروب العرقية والطائفية، فشغل الناس هاجس الأمن، فتنادوا إلى دولة قوية ومنظمات مجتمع مدني أقل.

حيث بدأ مفهوم منظمات المجتمع المدني الغربية يتخذ أبعاداً جديدة، ولكنها خادمة للسياسة، ليس داخل الأقطار المتقدمة فحسب، بل في الأقطار التي يراد السيطرة عليها. فظهرت منظمات مجتمع مدني ظاهرها غير سياسي، وباطنها غير ذلك. ومن هذه المنظمات منظمات حقوق الإنسان والمرأة والطفل والأقليات (أي ما يسمى بالعناصر الضعيفة في المجتمع) أو وأخرى تقدم خدمات إنسانية في أوقات الكوارث الطبيعية والأزمات البشرية أو أخرى تقدم خدمات صحية أو تعالج قضايا اجتماعية مثل الفقر والبطالة.

أما ماركس فقد نظر إلى المجتمع المدني باعتباره مجالاً للصراع الطبقي ورأى انه الأساس الواقعي للدولة، ويتجسد في مجموع العلاقات المادية للأفراد في مرحلة محددة من مراحل تطور قوى الإنتاج. ويتطابق مفهوم المجتمع المدني في مؤلفات ماركس مع مفهوم البنية التحتية (عبد اللطيف، ١٩٩٢).

وقد عاد المفهوم إلى الظهور بعد نهاية الحرب العالمية الأولى مع المفكر الإيطالي جرامشي ويشير مفهوم المجتمع المدني في كتابات جرامشي إلى مجموع التنظيمات الخاصة التي ترتبط بوظيفة الهيمنة وينظر له على أساس انه جزءاً من البنية الفوقية هذه البنية التي يميز فيها المجتمع المدني

والمجتمع السياسي وتكون وظيفة المجتمع المدني الهيمنة عن طريق الثقافة والأيديولوجيا ووظيفة المجتمع السياسي السيطرة والإكراه. وبذلك يكون المجتمع المدني بتصور غرامشي ليس مجالاً للمنافسة الاقتصادية كما أبرز كل من هيغل وماركس بل إنه مجال للتنافس الأيديولوجي (بيوتي، ١٩٧٥). ويمكن القول أن المجتمع في فكر غرامشي هو مجال سياسي: إنه فضاء تكون الأيديولوجيات المختلفة وانتشارها والتي تشد الجسد الاجتماعي بعضه إلى بعض. تلك المساحة التي تشغلها الأنشطة والمبادرات الفردية والجماعية "الأهلية" التي تقع بين المؤسسات والأجهزة ذات الطبيعة الاقتصادية البحتة من ناحية وأجهزة الدولة الرسمية ومؤسساتها من ناحية أخرى (المرجع السابق).

أما توكفيل فقد أشار في كتابه "الديمقراطية في أمريكا" إلى أنه "لا بد للمجتمع من عين فاحصة ومستقلة هذه العين الفاحصة ليست سوى مجموعة متعددة من الجمعيات المدنية الدائمة اليقظة القائمة على التنظيم الذاتي، وهي الضرورة اللازمة لتقوية الثورة الديمقراطية " (كرو، ١٩٨٨) ويرى تستر 1992) Tester) أن المجتمع المدني هو المجال العام بين الدولة والأفراد، بحيث يستطيعون أن ينظموا أنفسهم بشكل تلقائي ذاتي من خلال الأنشطة المشتركة .

وقد عرفه جيوفاني اغنيللي Giovanni Agnelli بأنه "التقاء رعايا مستقلين للدولة ومؤسساتها وقد توحدوا لا عن طريق القيم والثقافات وحدها وإنما من خلال الرغبة بالعمل على نحو مشترك وبتولي مسؤوليات معينة في مشاريع ذات اهتمام عام" (G.Agnelli,1995).

وتوسع المفهوم ليشمل دور منظمات المجتمع المدني في قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حتى أصبحت تلك المنظمات ضلعاً ثالثاً يمثل القطاع الأهلي مكملاً للضلعين الآخرين، وهما القطاع العام (الدولة) والقطاع الخاص.

رابعا ـ الدراسات السابقة :

تمثل الدراسات السابقة سجلا حافلا بالمعلومات التي يمكن من خلالها رصد الظاهرة وتحديد موقعها من التراث الأدبي.

الدراسة الأولى: دراسة (ربيع قاسم ثجيل، عدنان فرحان الجوارين ٢٠١٢) بعنوان: معوقات البحث العلمي في مراكز الدراسات والبحوث في جامعة البصرة دراسة ميدانية، تتمثل أهداف الدراسة لمعرفة طبيعة المشاكل والمعوقات التي تعني منها المراكز البحثية، ووضع المقترحات "المناسبة لعلاج هذه المشاكل والمعوقات التي تواجه نشاط المراكز البحثية في جامعة البصرة.واعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من أجل معرفة المشاكل والمعوقات التي تعترض طريق البحث العلمي في مراكز الدراسات في جامعة البصرة. وتكونت عينة الدراسة من الباحثين العاملين في مراكز الدراسات والبحوث في جامعة البصرة، والبالغ عددهم (٢٢٤) باحثا، وقد تم استقصاء آراء عينة قدرت ب ١٣ باحثا يشكلون ما نسبته ٣٣,٤٨ % من مجتمع الدراسة. ومن أهم أدوات الدراسة استخدم الباحثان استبيان بلغ عدد فقراته ٢٠ فقرة، موزعة على ثلاث محاور: المحورالأول متعلق بالمعوقات الإدارية، أما المحور الثاني فيتعلق بالمعوقات العلمية التي يواجهها الباحث في مراكز البحوث والدراسات، وأخيرا المعوقات الذاتية كمحور ثالث." وتمثلت نتائج الدراسة في:

احتلت المعوقات الإدارية المرتبة الأولى من حيث درجة تأثيرها على البحث العلمي وبمتوسط حسابي بلغ ٣,٧٤، ٢- كما احتلت المعوقات الذاتية والشخصية للباحثين المرتبة الثانية من حيث درجة تأثيرها على البحث العلمي وبمتوسط حسابي بلغ ٣,٦٢، ٣- واحتلت المعوقات العلمية المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ ٣,٥٠.

الدراسة الثانية: دراسة بسام عمر غانم وآخرون ٢٠٠٨ بعنوان: "واقع البحث العلمي في الجامعات الأردنية من وجهة نظر طلبة البكالوريوس فيها. وتتمثل أهداف الدراسة في التعرف على واقع البحث العلمي في الجامعات الأردنية، ومدى اختلاف

هذا الواقع باختلاف بعض المتغيرات. واعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي المسحي من أجل التعرف على واقع البحث العلمي في الجامعات الأردنية. وتمثلت عينة الدراسة من طلبة السنة الأخيرة من مرحلة البكالوريوس كليات العلوم التربوية، وإدارة الأعمال في كل من جامعتي مؤتة، وأربد الأهلية ممن تلقوا مساق مناهج البحث، تم تطبيقها على عينة مكونة من (٤٣٨) طالب وطالبة من طلبة كليتي العلوم التربوية، وإدارة الأعمال في الجامعات الأردنية استخدم الباحثون في الدراسة استبيان لقياس واقع البحث العلمي في الجامعات الأردنية من وجهة نظر طلبة البكالوريوس فيه وقد تضمن (٣٦) فقرة توزعت على محورين هما: توظيف البحث العلمي في المؤسسات التعليمية والمراكز البحثية، وممارسات الطلبة في البحث العلمي، وقد تم التحقق من خصائصها السيكوميترية. أظهرت نتائج هذه الدراسة أن واقع البحث العلمي في الجامعات الأردنية ليس بالقوة الواضحة، كما أنه ليس بالضعيف الملموس ضعفه، أي أن قليلا من الجهد المخطط والمتابع من قبل المسؤلين عن الموضوع والمعتنين به، مع وجود الحوافز والمشجعات، يمكن أن ينهض بهذا الواقع ويدفع به نحوالأفضل.وأن أعضاء هيئة التدريس لا يهتمون بتوظيف البحث العلمي الوارد كمتطلب في خطط المساقات، أي أنهم لا يهتمون بالتطبيق العملي كما هو مخطط له، لا في الجانب الفردي، ولا في الجانب الجماعي التشاركي، ولا في اشراك الطلبة في بحوث أعضاء هيئة التدريس كتدريب لهم، ولا في متابعة ما يكتبه الطلبة من أبحاث إن وجدت وهم عادة لا يميلون إلى الواجبات الدراسية والتي منها إن لم يكن –أشدها البحث العلمي لما يتطلبه من مجهودات، علاوة على أن الطلبة من ذوي المعدلات التراكمية المرتفعة "[٧]

الدراسة الثالثة: (فتيحة حفحوف ٢٠٠٥: ٥٤) بعنوان:" معوقات البحث الاجتماعي في الجامعة الجزائرية من وجهة نظر الأساتذة الجامعيين. هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أهم معوقات البحث العلمي الاجتماعي في الجامعة الجزائرية من وجهة نظر الأساتذة الجامعيين، والتأكيد على أهمية الكفاءات الجزائرية للنهوض بالبحث العلمي في الجامعة الجزائرية. اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي من

أجل التعرف على معوقات البحث العلمي، تكونت عينة الدراسة من ١١٩ أستاذا جامعيا ينتمون إلى كليتي) الآداب والعلوم الاجتماعية، وكلية الاقتصاد وعلوم التفسير (بكل من جامعة) سطيف، مسيلة، وقسنطينة، وقد تم اختيارها بطريقة عشوائية عرضية وبنسبة ٢٠% من المجموع الكلي الذي بلغ ٥٩٦ . استخدمت الباحثة استبيان، وقد تكون من مجالين أساسين: المجال الأول تضمن البيانات الشخصية للمبحوث، كالجنس، الرتبة العلمية، الانضمام إلى مخبر علمي، الجامعة التي ينتمي إليها، أما المجال الثاني فقد تكون من ٧٣ فقرة موزعة على محورين أساسيين هما: المحور الأول والذي ضم المعوقات الذاتية والمتعلقة بالباحث نفسه من ناحية تكوينه وشخصيته، أما المحور الثاني فقد ضم المعوقات الخارجية والتي تحددت في المعوقات المعلوماتية والمكتبية، والمادية، والإدارية، والسياسية[٨]".

ومن أهم نتائج الدراسة: احتلت المعوقات الذاتية المرتبة الأولى من حيث درجة تأثيرها على البحث العلمي بمتوسط حسابي (٨٨,٤٠)، وهو يعبر عن مقدار إعاقة البحث العلمي الاجتماعي وهو ذو قيمة مرتفعة، كما احتلت المعوقات الخارجية والشخصية للباحثين المرتبة الثانية من حيث درجة تأثيرها على البحث العلمي.

الدراسة الرابعة: (حسين هاشم الفتلي، ٢٠٠٧) "بعنوان: المعوقات التي تواجه الباحث في الجامعات العراقية: هدفت هذه الدراسة إلى تحديد نوع المعوقات التي تواجه الباحث العلمي الجامعي، واقتراح الحلول الناجحة لحلها:اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي المسحي من أجل التعرف على المعوقات التي تواجه الباحث الجامعي. تكونت عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس من جامعة القادسية كلية التربية حجمها- ٢٠٠ فرد سحبت عشوائيا من مجتمع البحث البالغ عدده (٥٥٥ فردا). استخدم الباحث استبيان بلغ عدد فقراته (٢٦ فقرة)، موزعة على ثلاث محاور، المحور الأول المعوقات المتعلقة بالمعلومات، المحور الثاني المعوقات المتعلقة بالجامعة والجهات المهتمة بالنتائج، المحور الثالث المعوقات المادية. نتائج الدراسة: أظهرت

نتائج هذه الدراسة أن العوامل المتصلة بالدعم المالي تعد من أكثر المعوقات التي تواجه الباحث العلمي الجامعي، كذلك لم تظهر الدراسة أي فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الجنس واللقب العلمي. وخرج الباحث بجملة توصيات منها ضرورة زيادة مكافأة التدريس والمقوم العلمي على البحث الذي ينجز ويقدم، كما اقترح الباحث إجراء دراسات مشابهة على أكثر من جامعة عراقية"[٩].

الدراسة الخامسة: عبد الله المجيدل، سالم شماس، ٢٠٠٥. بعنوان: معوقات البحث العلمي في كليات التربية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية.

هدفت هذه الدراسة إلى تقصي المعوقات التي تحول دون قيام أعضاء الهيئة التدريسية في كلية التربية بإنجاز أبحاث علمية، ومحاولة تصنيف هذه المعوقات، وسبل التغلب عليها، وكذا تقديم المقترحات المنبثقة من نتائج الدراسة لتجاوز المعوقات. استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي كونه المنهج المناسب لمثل هذا النوع من الدراسات. تكونت عينة الدراسة من أعضاء الهيئة التدريسية في كلية التربية، حيث بلغ عددهم (٦٤)، وقد شكل أعضاء هيئة التدريس جميعهم عينة الدراسة. **أدوات الدراسة:** استخدم الباحثان استبيان من تصميميها اشتمل على (٤٣) فقرة موزعة على ثلاث محاور: محور المعوقات الإدارية، ومحور المعوقات الذاتية، أخيرا محور المعوقات المادية. **نتائج الدراسة:** احتلت المعوقات الإدارية المرتبة الأولى من حيث شدتها في إعاقة البحث العلمي من وجهة نظرأعضاء الهيئة التدريسية. كما احتلت المعوقات المادية المرتبة الثانية، وفي المرتبة الأخيرة جاءت المعوقات الذاتية، وهذا يظهر بأن الاشكال الرئيسي في معوقات البحث العلمي تعلق بالجوانب الإدارية.

الدراسة السادسة : زياد علي الجرحاوي، شريف علي حماد ٢٠٠٥ بعنوان: "معوقات البحث العلمي في جامعة القدس المفتوحة ودور الجامعة في تطويره. هدفت هذه الدراسة إلى تحديد المعوقات التي تواجه البحث العلمي والباحث الجامعي عضو هيئة التدريس في جامعة القدس المفتوحة، وتقديم تصور مقترح لمعالجة هذه المعوقات.

اتبع الباحثان المنهج الوصفي المسحي لرصد المعوقات التي تعترض الباحث الجامعي في جامعة القدس المفتوحة.تكونت من أعضاء هيئة التدريس في جامعة القدس المفتوحة (١٠٣) باحثا أخذوا بطريقة عشوائية بسيطة.استخدم الباحثان استبيان بعد إجراء التعديلات عليه، تكون من خمس محاور موزعة على (٦١) فقرة، المحور الأول المعوقات المتعلقة بجمع المعلومات، المحور الثاني المعوقات المتعلقة بالناحية المادية، المحور الثالث المعوقات المتعلقة بالنشر والتوزيع،والمعوقات المتعلقة بالبيئة الجامعية وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة وجود معوقات تواجه الباحث الجامعي في النواحي الإدارية والمادية من حيث النشر والتوزيع"[١٠].

ثانيا ـ الدراسات الأجنبية السابقة:

الدراسة الأولى: أجرتها الباحثة Rose mary cliff ٢٠٠٣ "دراسة روز ماري كليف في جامعة جنوب كاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بغرض تحديد أهم المشكلات التي تواجه أعضاء هيئة التدريس، وذلك من خلال الأدوار المنوطة بهم والأعمال التي يقومون بها في الجامعة، وقد أفرزت الدراسة مجموعة من النتائج حيث أوضحت بأن أبرز المشكلات التي تواجه أعضاء هيئة التدريس هي انعزال بعضهم عن بعض، وفقدان العلاقات الاجتماعية، وازدياد الفجوة، وضعف التواصل بين أعضاء هيئة التدريس وإدارة الجامعة، وتفاوت أسلوب التعامل مع أعضاء هيئة التدريس من قبل الجامعة، مما أدى إلى الشعور بالإحباط لدى بعض أعضاء هيئة التدريس بسبب أسلوب التعامل مع الجميع، وعدم تقدير إدارة الجامعة للجهود التي يقوم بأدائها أعضاء هيئة التدريس"[١١] .

الدراسة الثانية: دراسة مايكل شاتوك (١٩٩٥): المهددات الداخلية والخارجية لجامعة القرن الحادي والعشرين: وهي دراسة نظرية تناول فيها الباحث بالدراسة والتحليل المفاهيم والوظائف الرئيسة للجامعة، وكذلك المهمات التي على الجامعة الوفاء بها.

الدراسة الثالثة: دراسة فوزية بنت عبد الباقي الجمالي وعلي مهدي كاظم (٢٠٠٢): "معوقات البحث العلمي في جامعة السلطان قابوس ومقترحات حلها" حيث هدفت الدراسة إلى تحديد البنية العاملية لمعوقات البحث العلمي في جامعة السلطان قابوس، ومعرفة المعوقات الحادة، وطبيعة الفروق العائدة لمتغيرات الدراسة، وقد حدد الباحثان ٥٨ معوقاً؛ أما عينة الدراسة فقد تكونت من ١٠١ عضواً من أعضاء الهيئة التدريسية في كلية التربية، وكلية الآداب والعلوم الاجتماعية، وباستخدام التحليل العاملي والوسط الحسابي وتحليل التباين كوسائل إحصائية، وتوصل الباحثان إلى تحديد ٣٢ معوقاً حاداً تتطلب الحل والعلاج. أما الفروق الراجعة للكلية والجنس والرتبة العلمية فلم تكن دالة إحصائياً، وفيما يتعلق بالحلول المقترحة فقد أوصى الباحثان بإنشاء دار نشر تابعة للجامعة، وإعداد خطة سنوية أو خمسية لأولويات البحث العلمي وغيرها من المقترحات "[١٢].

الدراسة الرابعة: دراسة شتيوي وحوراني (١٩٩٦) بعنوان "المجتمع المدني والمجال العام في مدينة عمان"، هدفت الدراسة إلى تتبع تطور المجتمع المدني في مدينة عمان ومدى تأثيره على المجال العام في المدينة. قام الباحثان بإجراء مسح شامل لكافة أشكال التنظيمات غير الحكومية الخاصة والتطوعية؛ حيث شمل ذلك الجمعيات الخيرية والمنظمات المتخصصة واتحاد العمال والنقابات المهنية ونوادي الشباب والأحزاب السياسية والروابط العائلية؛ حيث تم دراسة كل نوع حسب الحجم والبنية الداخلية والإطار القانوني وطبيعة النشاطات ودرجة التأثير في الحياة العامة. وقد طور الباحثان استبانة من أجل قياس كل مؤسسة وتقييم أهدافها. وقد خلصت الدراسة إلى أن الجمعيات الخيرية هي الشكل الأكثر شيوعاً ضمن تنظيمات المجتمع المدني في مدينة عمان، وأن مشاركة الإناث في هذه التنظيمات ضعيفة. وتبين كذلك أن العلاقة بين الدولة وهذه التنظيمات تتسم بالضعف، فيما تلعب المؤسسات العالمية دوراً هاماً في دعم هذه التنظيمات وتفعيل أدائها.

- دراسة ابتسام عطيات (١٩٩٨) بعنوان "العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني الأردني ومؤسسات المجتمع المدني العالمي" هدفت الدراسة إلى وصف وتحليل واقع العلاقة التي تربط المؤسسات العالمية مع تنظيمات المجتمع المحلي من خلال التعرف على البرامج والمشاريع والنشاطات التي تقوم بها تنظيمات المجتمع المدني الأردني ومدى تأثرها بعلاقتها بالمؤسسات الدولية إضافة للكشف عن الأهداف العامة والخاصة التي تتوخى المؤسسات العالمية تحقيقها في المجتمع الأردني وإدراك مدى انسجامها مع الأهداف العامة لتنظيمات المجتمع الأردني واستعراض أهم الإنجازات التي حققها هذه التنظيمات. وتم اختيار عينة عرضية من تنظيمات المجتمع المدني الأردنية العاملة ضمن مجالات البيئة، المرأة، حقوق الإنسان، حماية المستهلك، الدراسات والبحوث واستخدمت الاستبيان والمقابلة غير المقننة كأدوات للدراسة. خلصت الدراسة إلى أن أكثر شكل من أشكال العلاقة التي تربط تنظيمات المجتمع المدني الأردني بالمؤسسات العالمية هو العلاقة المالية وتحديداً دعم البرامج والأنشطة فيها وأن القائمين على قيادة المؤسسات المحلية ينظرون إلى هذه العلاقة بإيجابية كونها توفر فرصة لتبادل الخبرات والدعم المالي وكان من أهم السلبيات لبعض هذه العلاقات عدم الاستمرارية وعدم التغطية لكافة تكاليف المشروع.

الفرا (٢٠١٤) "هدفت الدراسة الى معرفة الصعوبات التي تواجه البحث العلمي الأكاديمي بكليات التجارة بمحافظات غزة: من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها، على عينة من كليات التجارة تمثلت ب ١٧٣ من اعضاء الهيئة التدريسية. ولقد أظهر البحث وجود العديد من المعوقات للبحث العلمي والتي يصادفها الباحث الجامعي في كليات التجارة في جامعات غزة"(١٣)

العمايرة، السرابي (٢٠٠٨) " هدفت الدارسة للتعرف إلى معوقات البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة الإسراء الخاصة، ومعرفة هل هناك فروق

ذات دلالة إحصائية في درجة تقديرهم لمعوقات البحث العلمي تبعاً لمتغيرات الدراسة (الجنس، المؤهل العلمي، نوع الكلية، الخبرة)، ومعرفة هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تقدير أعضاء هيئة التدريس لمقترحات تطوير البحث العلمي تبعاً لمتغيرات الدراسة، وكانت أداة الدراسة عبارة عن استبانة تتألف من (٣٦) فقرة موزعة على مجالين، وقد تألفت عينة الدراسة من (٨٠) عضو هيئة تدريس موزعين على كليات الجامعة السبع، وقد أسفرت نتائج الدراسة عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تقدير أعضاء هيئة التدريس بجامعة الإسراء لمعوقات البحث العلمي تبعاً لمتغير الخبرة"(١٤).

وأجرى بطاح (٢٠٠٧) دراسة هدفت إلى تقصي المعيقات التي تقف في وجه البحث العلمي في جامعة مؤتة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، وكذلك التعرف إلى سبل الارتقاء به من وجهة نظرهم أيضا، وتكونت عينة الدراسة من (١٥٤) عضو هيئة تدريس، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن هناك عددا من المعوقات الهامة التي تحول دون تقدم البحث العلمي في جامعة مؤتة، كعدم ربط البحث العلمي بالمؤسسات الانتاجية، وعدم تطبيق صناع القرار لنتائج البحوث، وفيما يتعلق بسبل الارتقاء بالبحث العلمي في الجامعة وافق أعضاء هيئة التدريس على معظم المقترحات الواردة في أدارة الدراسة وبدرجات عالية، كما بينت النتائج أن هناك فروقا بين الكليات العلمية والانسانية فيما يتعلق بالمعوقات ولصالح الأخيرة.

وأجرى تين (Tien,٢٠٠٧) "دراسة هدفت الى الكشف عن مدى تأثير الترقية على إنتاجية أعضاء هيئة التدريس في جامعات تايوان، فقد بينت نتائج الدراسة أن أعضاء هيئة التدريس الذين ابدوا اهتماماً بالترقية انجزوا بحوثاً أكثر من اولئك الذين كانوا يميلون الى إنجاز الدراسات والمقالات العلمية، بينما كان أعضاء هئية التدريس الذين كان لديهم اهتمام بالدخل المالي فكانوا يميلون الى الفوز بالجوائز الوطنية"(١٥).

عمر، زيدان (٢٠٠٧) " هدفت هذه الدراسة إلى معرفة معوقات البحث العلمي لدى المشرفين المتفرغين في جامعة القدس المفتوحة في الفصل الثاني من العام الدراسي (٢٠٠٣/٢٠٠٤)، وإلى معرفة أثر متغيرات الجنس، والمؤهل العلمي، والتخصص، وعدد البحوث التي قام بها الباحث في معوقات البحث العلمي، وقد طور الباحثان استبانة أداة للدراسة، اذ تكونت من (٤٠) فقرة صيغت وفق مقياس (ليكرت) الخماسي، وتقيس معوقات البحث العلمي في جامعة القدس المفتوحة. وقد تكون مجتمع الدراسة من جميع المشرفين المتفرغين في جامعة القدس المفتوحة والبالغ عددهم (٢٨٢) مشرفاً ومشرفة، وتكونت عينة الدراسة من (٧٩) مشرفاً ومشرفة، اختيروا بطريقة العينة الطبقية العنقودية، وقد أظهرت نتائج الدراسة ان أكثر المعوقات كانت في مجالات التسهيلات والمعوقات المادية والمعوقات المتعلقة بمهنة التدريس، وأظهرت الدراسة أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية في معوقات البحث العلمي التي تواجه المشرفين المتفرغين تعزى إلى المؤهل العلمي لصالح حملة الدكتوراه[١٦]".

دراسة بعنوان (Civil Society and political theory) تناولت الدراسة النظريات المختلفة التي تحدثت عن مفهوم المجتمع المدنى بداية من المفكرين القدامى مثل: أرسطو وهوبز ومونتسكيو وصولا إلى مفكري القرن العشرين مثل: باسونز وجرامشى، كما تناولت النقد الذي تعرضت له تلك النظريات على مر التاريخ.

دراسة بعنوان (civil society and democratization theory) إن تلك الدراسة تناولت المجتمع المدني من الناحية النظرية؛ حيث أنها أشارت إلي التطور في مفهوم المجتمع المدني، وحاولت التوصل إلى العلاقة بين مفهوم المجتمع المدني وعملية التحول الديموقراطي وذلك من خلال التعرف علي أطروحات من مختلف مناطق العالم في أمريكا اللاتينية وشرق أوروبا وأفريقيا وكيفية رؤية تلك المناطق لمفهوم المجتمع المدني وعلاقته بالتحول الديموقراطي وفي النهاية حاولت الدراسة التوصل إلى نظرية شاملة عن المجتمع المدني وعلاقته بالديموقراطية. وأكدت الدراسة

على أن المجتمع المدني في حاجة إلى مناخ ديموقراطي حتى يزدهر وفي نفس الوقت هو يعد مؤشر للديموقراطية، وأن مفهوم المجتمع المدني يرتبط بالديموقراطية الليبرالية ومعتقداتها.

دراسة بعنوان (Civil Society in Arab Spring: Tunisia, Egypt, and Libya) تناولت الدراسة دور الذي لعبه المجتمع المدني بعد الثورات التي حدثت في مصر وتونس وليبيا وخاصة في احتواء الخلافات المختلفة وتقليل احتمالية العنف. وقد توصلت تلك الدراسة إلي أن المجتمع المدني القوي بعد الثورات يتمكن من تقليل نسبة العنف الثوري؛ حيث أنه يفتح الباب لنقاش مختلف الآراء ويلعب دور الوسيط بين الأطراف المختلفة، وفي نفس الوقت توصلت الدراسة إلي أن هذا الدور الهام للمجتمع المدني يتأثر بعوامل مختلفة أهمها القانون المنظم للمجتمع المدني والجيش والقوة العسكرية الخارجية؛ حيث أن تلك العوامل وغيرها قد تفرض قيودًا تحد من دور المجتمع المدني أو قد تساعد المجتمع المدني أن يمارس دوره بفاعلية.

دراسة بعنوان (واقع المجتمع المدني في الوطن العربي)" تناولت تلك الدراسة في البداية تعريف للمجتمع المدني ثم تطرقت إلى مدى ملائمة هذا التعريف للواقع العربي، ثم ركزت الدراسة بعد ذلك على واقع المجتمع المدني في الدول العربية المختلفة مثل مصر والأردن والكويت وغيره وذلك من خلال النظر إلى منظمات المجتمع المدني المختلفة مثل النقابات والجمعيات الأهلية والجمعيات الحقوقية وغيره، ثم أشارت إلى أهم الإشكاليات التي تواجه تلك المنظمات من إشكالية تمويل وضعف التماسك والتكوينات الاجتماعية التقليدية. وقد أكدت الدراسة في النهاية على محدودية الدور الذي يلعبه المجتمع المدني في تعزيز الديموقراطية في الدول العربية نتيجة لعدة أسباب أهمها طبيعة تلك المنظمات وطبيعة النظام الحاكم وضعف مقومات الديمقراطية".

مدى الاستفادة من الدراسات السابقة في توجيه الدراسة الحالية:

بعد استعراض مجموعة من البحوث والدراسات التي أجريت في مجال معوقات البحث العلمي إتضح ما يلي: لقد استفادت الدراسة الحالية من نتائج الدراسات السابقة في توجيه الدراسة الحالية في إثراء إطارها النظري وبناء أداة الدراسة وتفسير نتائجها، ولعل ما يميز الدراسة الحالية عن باقي الدراسات السابقة، هو في بناء أداة الدراسة) استبيان معوقات البحث العلمي في ضوء إفتقار مؤسسات المجتمع المدنى لأهميتة مع إضافة محور من محاور المعوقات المتعلقة بهيئة التدريس والتأطير، وقد استعملنا في هذه الدراسة عدة متغيرات، كمتغير الجنس، متغير السن، متغير المستوى الجامعي، متغير النظام التعليمي، ومن خلال العرض السابق للدراسات السابقة يتضح أن كل الدراسات أكدت على أنه توجد معوقات تواجه البحث العلمي.

ومن خلال عرض الدراسات السابقة التي تناولت معوقات البحث العلمي وعلى الرغم من اختلاف بيئة كل دراسة، أنواعها، وطرق دراستها واستعمالها لعدة متغيرات، إلا أنها أظهرت نتائج ودلالات علمية قيمة يمكن توضيحها على النحو الآتي:

أ. من حيث أهداف الدراسات:

هدفت الدراسات السابقة إلى التعرف إلى واقع البحث العلمي وتقصي المعوقات التي تواجه كل من أعضاء الهيئة التدريسية والباحثين والطلبة في الجامعات والمراكز البحثية، وفي مختلف التخصصات، وتحول دون قيامهم بإنجاز أبحاث علمية، ومحاولة تصنيف المعوقات، وسبل التغلب عليها، وكذا اقتراح الحلول الناجحة لحلها من بين أهداف الدراسات السابقة كذلك التعرف على أسباب هذه المعوقات.

ب. من حيث مناهج الدراسات:

كل الدراسات السابقة كان المنهج الوصفي هو المنهج الوحيد المتبع بنوعيه المسحي والتحليلي.جميع الدراسات السابقة كان الاستبيان فيها الأداة الوحيدة في جمع بياناتها ويضمنها الدراسة الحالية، لكن الاختلاف كان في المحاور وعدد الفقرات، فمثلا دراسة ربيع قاسم ثجيل (٢٠١٢) تكونت من ثلاث محاور و ٢٠ فقرة، ودراسة أحمد عطا الله (٢٠١١) ثلاث محاور و ٤٠ فقرة، ودراسة بسام عمرغانم (٢٠١٠) محورين و ٣٦ فقرة، أما دراسة فتيحة حفحوف (٢٠٠٨) فقد تكونت الأداة من محورين و ٧٣ فقرة، ودراسة حسين هاشم الفتلي (٢٠٠٧) فقد تكونت الأداة من ثلاث محاور و ٢٦ فقرة، غير دراسة زياد علي الجرحاوي (٢٠٠٥).

الشريفي (٢٠٠٦) هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المعوقات التي تعرقل أو تقلل من مسيرة البحث العلمي في جامعة كربلاء، وقد شملت عملية البحث ٥٢ أستاذ من أساتذة الجامعة، وهم يمثلون نسبة (٥٠%) من المجتمع الأصلي للتدريسيين ممن يحملون لقب علمي (أستاذ، أستاذ مساعد، مدرس) في الجامعة والبالغ عددهم ١٠٥ مدرسا من مختلف أقسام الكليات التابعة لجامعة كربلاء. استخدم الباحث الاستبيان كأداة لبحثه وقد تضمن ٢٢ فقرة تمثل المعوقات التي يعاني منها معظم التدريسيين.

وليس هناك ما ينظر للدولة بأنها ظاهرة سياسية وقانونية تعني جماعة من الناس يقطنون رقعة جغرافية معينة بصفة دائمة ومستقرة ويخضعون لتنظيم معيّن. وهناك من يرون أن تركز السلطة في يد زعيم أو قائد هو مصدر الإلزام إذ يستمد سلطته من الوحي الإلهي أو القوة، ويفرض على الناس منطق المصلحة العامة للمدينة بما لا يكون أمامهم إلاّ الطاعة والخضوع فحين ظهرت التفرقة بين صاحب السلطة ومن يمارسها وقام الفصل بين الحاكم وسلطة الحكم وهو ما يسميه بعض الفقهاء بتأسيس السلطة أي قيام الدولة صاحبة السلطة السياسية.

"ويمكن التفرقة بين المجتمع والدولة انطلاقًا من فكرة أن الإنسان اجتماعي بطبعه أي أنه لا يستطيع العيش منفردًا، فإن المقصود بالمجتمع الإنساني هو جماعة من الناس يعيشون معا في منطقة معينة يجمع بينهم شعور واحد و روابط مختلفة بحيث ينظرون إلى أنفسهم ككيان متميّز، ويتضمن المجتمع جميع النظم الاجتماعية الأساسية والضرورية لإشباع الحاجات البشرية الأساسية بينما الدولة هي جماعة منظمة تنظيما سياسيا. إن الدولة ليست بالضرورة متوحدة مع المجتمع سواء من حيث مجال النشاط فالمجتمع يقوم على الإرادة الطيبة والتعاون بينما الدولة تقوم على القوّة. أو من حيث الاتساع فقد يكون المجتمع أوسع أو أضيق من الدولة فقد تستعمل عبارة المجتمع للدلالة على المجتمع القروي أو الإسلامي، البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة:٢٠٠٣ ، ص ١٧٣"[١٧].

ثالثا ـ تحليل نتائج الدراسة الميدانية مقسمة وفقا للاهداف:

من بين ما تسعي إليها هذه الدراسة هو الحصول على المؤشرات الميدانية عن معوقات البحث العلمي في ضوء افتقار مؤسسات المجتمع لأهميته – دراسة ميدانية لعينة من أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة بجامعة المنوفية يلخصها سؤال الإشكالية السابق الذكر وهو ما معوقات البحث العلمي في ضوء افتقار مؤسسات المجتمع لأهميته، وهو محور الدراسة الميدانية، المنبثقة من خلال توزيع مقياس على عينة مكونة من ٤١٠ مفردة مكونة من أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة بجامعة المنوفية، وكان من أبرز نتائجها ما جاء في الجداول الآتية من بيانات يبدو أن لها فائدة إمبريقية، لشرح وتدعيم أهداف هذه الدراسة.

أ – منهجية البحث: طريقة الدراسة:

اعتمدت الدراسة على منهج المسح الإجتماعى الوصفي التحليلى بطريقة العينة العشوائية التي تم اختيارها ضمن مجموعة من المحددات، وتم تصميم إستبيان مكون من ست مؤشرات للوقوف طبيعة المعوقات التي تواجهة البحث العلمي مكونة من ٨٢

سؤال، حيث تم تطبيقة على ثلاث كليات نظرية متمثلة في كلية الآداب والتجارة والحقوق، وثلاث كليات عملية متمثلة في كلية الحاسبات والعلوم والصيدلة وزعت على هذه العينة، ويشتمل على مجموعة من الأسئلة المتنوعة والمترابطة مع بعضها البعض. وتحليل للبيانات الكمية الرقمية الموجودة من مصادر داخل الجامعة وخارجها.

ب – مصادر البحث:

- نظرية وتتمثل في الأدبيات والمراجع المتعلقة بالموضوع والدراسات السابقة المتخصصة التي تم الإستشهاد بها في الدارسة.
- وميدانية متمثلة بدراسة استقصائية لمجتمع البحث عن طريق تصميم إستبيان يحاول إستيضاح الإرتباط بين محددات الدارسة وأهدافها وأبعادها المختلفة للوصول للإرتباطات بين العناصر المختلفة للستبيان.

ثانياً ـ أدوات وأساليب جمع البيانات:

- تتمثل أداة البحث في المقياس الخاص الموزع على العينة العمدية المختارة للدراسة.
  * الجداول وقراءتها بإستخدام معامل بيرسون.

ج– مناهج البحث:

اعتمدت الدراسة على منهج المسح الوصفي بطريقة العينة العمدية التي تم اختيارها ضمن مجموعة من المحددات، وتم تصميم إستبيان مكون من ٧٩ سؤال وزع على العينة، يشتمل على مجموعة من الأسئلة المتنوعة والمترابطة مع بعضها البعض. لتحليل البيانات الكمية الرقمية الموجودة من مصادر بكليات الجامعة بعضا منها نظرية والبعض الأخر عملي.

هـ– الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للإجابة على الأسئلة الثانى والثالث حتى السؤال السادس وقد استخدمتها الباحثة للمقارنة بين مؤشرات ومحاور معوقات البحث العلمي وترتيبها وفقا لدرجة أهميتها.

جدول رقم (١) يوضح خصائص متغيرات عينة الدراسة

م	المتغيرات	المتغير	التكرار	النسبة
١	الجنس	ذكور	١٨٢	%٤٤,٣
		إناث	٢٢٨	%٥٥,٦
٢	التخصص	كليات نظرية	٢٠٠	%٤٨,٨
		كليات عملية	٢١٠	%٥١,٢
٣	سنوات الخبره	أقل من ٥ سنوات	٢٠٩	%.٥١
		٦- ١٠سنوات	٨٣	%٢٠,٢
		١١-١٥ سنة	٥٣	%١٢,٩
		أكثر من ١٥ سنة	٦٥	%١٥,٩
٤	المؤهلات	بكالوريس / ليسانس	١٥٢	%٣٧,١
		ماجستير	٩٩	%٢٤,١
		دكتوراه	١٥٩	%٣٨,٨
٥	الدرجات العلمية	معيد	١٧٩	%٤٣,٧
		مدرس مساعد	٥٤	%١٣,٢
		مدرس	٨٠	%١٩,٥
		أستاذ مساعد	٤٢	%١٠,٢
		أستاذ	٥٥	%١٣,٤
٦	الكليات	التجارة	٦١	%١٤,٩
		الحقوق	٧٠	%١٧,١
		الصيدلة	٧٠	%١٧,١
		الحاسبات ومعلومات	٧٠	%١٧,١
		العلوم	٧٠	%١٧,١
		الآداب	٦٩	%١٦,٩

نتائج الدراسة:

النتائج المتعلقة بالتساؤل الأول: هل توجد فروق في المعوقات المادية للبحث العلمي بين كليات الجامعة؟ وللاجابة عن هذا السؤال تم حساب النسب المئوية بين الكليات حيث يبين الجدول رقم (١) درجة أهمية الأعدد والنسب المئوية لأهم مؤشرات المعوقات المادية للبحث.

وتوضح بيانات الجدول رقم (١) خصائص متغيرات عينة الدراسة، حيث تشير نتائج هذا الجدول إلى أن عينة البحث تتمثل في ٤١٠ مبحوث وتنقسم من حيث الجنس إلى ذكور بنسبة ٤٤,٣% وإناث وهم النسبة الأكبر وتصل إلى ٥٥,٦%، على حين أن التخصص العلمي أكبر في الكليات العملية عن النظرية بنسبة ٥١,٢% وفيما يتعلق بالمؤهلات الدراسية أوضحت الدراسة أن أعلى نسبة ٣٨,٨% في الحاصلين على درجة الدكتوراه والنسبة التي تليها تتمثل في الحاصلين على البكاريوس والليسانس وتصل نسبتهم ٣٧,١% على حين تمثل أقل نسبة في الحاصلين على درجة الماجستير وتصل إلى ٢٤,١%، وفيما يتعلق بالدرجات العلمية فإن أعلى نسبة تتمثل في درجة معيد بنسبة ٤٣,٧% وهم أهم فئة تشعر بالمعاناة الحقيقة في البحث العلمي، على حين تصل نسبة المدرسين إلى ١٩,٥% فضلا عن أن النسبة التي تليها الأساتذة وتصل إلى ١٣,٤% تليها نسبة المدرسين المساعدين وتصل إلى١٣,٢% تليها نسبة الأساتذة المساعدين وتصل نسبتها ١٠,٢% وهى أقل نسبة نظرا لما تجدة من معوقات وتحديات تواجهها في البحث العلمي.

جدول رقم (٢) يوضح معاملات الارتباط بين المعوقات الستة ومستوى الدلالة المعنوية لهم

م	قيمة الإرتباط	م	قيمة الإرتباط	م	قيمة الإرتباط
١	**٠,٧١	٢٥	**٠,٥٣	٤٩	**٠,٦١
٢	**٠,٧١	٢٦	**٠,٧٤	٥٠	**٠,٦٧
٣	**٠,٦٩	٢٧	**٠,٧٢	٥١	**٠,٦٣
٤	**٠,٧٤	٢٨	**٠,٥٧	٥٢	**٠,٦٦

م	قيمة الإرتباط	م	قيمة الإرتباط	م	قيمة الإرتباط
٥	٠,٦٨**	٢٩	٠,٦٤**	٥٣	٠,٥٧**
٦	٠,٥٢**	٣٠	٠,٦٩**	٥٤	٠,٥٨**
٧	٠,٧١**	٣١	٠,٧٠**	٥٥	٠,٦٨**
٨	٠,٦٨**	٣٢	٠,٧٢**	٥٦	٠,٦٩**
٩	٠,٦٦**	٣٣	٠,٧١**	٥٧	٠,٦٨**
١٠	٠,٦٥**	٣٤	٠,٥١**	٥٨	٠,٧٩**
١١	٠,٦٣**	٣٥	٠,٦٨**	٥٩	٠,٦٦**
١٢	٠,٧١**	٣٦	٠,٦٤**	٦٠	٠,٦٣**
١٣	٠,٤٨**	٣٧	٠,٧١**	٦١	٠,٦٦**
١٤	٠,٦٩**	٣٨	٠,٦٩**	٦٢	٠,٧٠**
١٥	٠,٦٦**	٣٩	٠,٦٤**	٦٣	٠,٦٨**
١٦	٠,٦٥**	٤٠	٠,٦٩**	٦٤	٠,٧٠**
١٧	٠,٦٩*	٤١	٠,٦٩**	٦٥	٠,٧٥**
١٨	٠,٦٦**	٤٢	٠,٧٣**	٦٦	٠,٧٥**
١٩	٠,٦٧**	٤٣	٠,٧٣**	٦٧	٠,٧٢**
٢٠	٠,٦٨**	٤٤	٠,٦٦**	** معاملات الإرتباط دالة عند مستوى معنوية (٠,٠١)	
٢١	٠,٦٩**	٤٥	٠,٦٥**		
٢٢	٠,٦٦**	٤٦	٠,٧٠**		
٢٣	٠,٧١**	٤٧	٠,٦٨**		
٢٤	٠,٧٧**	٤٨	٧١**		

تم التعرف على صدق البناء لأداة الدراسة بحساب معاملات الإرتباط بين كل معوق من معوقات البحث العلمي والدرجة الكلية للأداة، وتدل معاملات الارتباط على

النحو التالي على أكبر معوق تمثل في المعوقات التطبيقة و وصل معامل إرتباطة عند مستوى معنوية مرتفع ٠,٧٧%، على حين أن معامل الإرتباط التالي له وصل لمستوى معنوية دالة إلى ٠,٧٤% في المعوقات المادية، يليها معامل إرتباط المعوقات التطبيقة عند مستوى معنوية ٠,٧٣%، يليها معامل إرتباط المعوقات الشخصية والإجتماعية وصل لمستوى معنوية ٠,٥١%، حيث يلاحظ أن جميع معاملات الارتباط السابقة موجبة وذات دلالة إحصائية، مما يشير إلى أن هذه المعوقات تقيس حقيقة التحديات التي تواجهة البحث العلمي في الوقت الراهن، وأن جميع هذه المعاملات الارتباطية كانت مقبولة مما يشير إلى أن كل معوق له خصوصية تسمح بالتعامل معه بوصفة معوقا مستقلا بذاتة .

جدول رقم (٣) يوضح قيمة ودرجة ثبات المقياس لمعوقات البحث العلمي

م	محاور المقياس	Alpha Cronpagh
١	مؤشرات المعوقات المادية للبحث العلمي	٠,٨٦٩
٢	تحديد مؤشرات المعوقات الأكاديمية للبحث العلمي	٠,٨٧٩
٣	تحديد مؤشرات المعوقات التطبيقية والمعلوماتية للبحث العلمي	٠,٨٨٦
٤	تحديد مؤشرات المعوقات الإدارية للبحث العلمي	٠,٨٦٦
٥	المعوقات الخاصة بالبحث العلمي (سواء شخصية وإجتماعية	٠,٨٥١
٦	تحديد مؤشرات أليات نهوض مؤسسات المجتمع بالبحث العلمي	٠,٩١٢
	معامل الثبات لإجمالي الاستبانة	٠,٨٨٥

يوضح الجدول السابق معامل ثبات الآداه عن طريق حساب (ألفا كرونباخ) فكانت معاملات ثبات الأداة على النحو التالي: أن المعوقات الخاصة بالبحث العلمي (سواء شخصية واجتماعية) وصلت إلى٠,٨٥١ وهي أقل المعوقات، على حين أن مؤشرات المعوقات المادية للبحث العلمي وصلت٠,٨٦٩، فضلا عن تحديد مؤشرات أليات نهوض مؤسسات المجتمع بالبحث العلمي وصل إلى ٠,٩١٢

جدول رقم (٤) يوضح المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية
لمؤشرات المعوقات المادية للبحث العلمي وترتيب درجة أهميتها

م	مؤشرات المعوقات المادية للبحث العلمي	المتوسط	الانحراف المعياري	النسبة	الترتيب
١	ارتفاع تكاليف البحوث والدارسات العلمية التي يتحملها الباحث لإنجاز أبحاثه.	3.78	1.337	٧٥,٦	٣
٢	التكلفة المادية العالية للاشتراك في الدوريات الأجنبية الموجودة على الشبكة العنكبوتية.	3.60	1.245	٧٢	٦
٣	مبالغة بعض الدوريات المحكمة في المبالغ التي تطلبها نظير نشر البحوث بها.	3.46	1.205	٦٩,٢	٨
٤	ندرة الحصول على التمويل للبحوث من معظم الهيئات الخاصة.	3.60	1.314	٧٢	٦
٥	عدم وجود خريطة للبحث العلمي الاجتماعي بمصر.	3.45	1.366	٦٩	٩
٦	إنشغال الكثير من الباحثين بالعمل الحر لسد إحتياجاتهم الأساسية	3.85	1.129	٧٧	١
٧	نقص الميزانية المخصصة للبحث العلمي بالجامعة.	3.75	1.261	٧٥	٤
٨	هجرة الكثير من الكفاءات العلمية إلي الخارج وإفتقدنا للقامات العلمية.	3.84	1.348	٧٦,٨	٢
٩	ضعف العائد المادي للعاملين بمجال البحث العلمي للقيام بهذا العمل .	3.68	1.311	٧٣,٦	٥
١٠	ندرة رصد الجوائز المحلية للمبدعين في مجال البحث	3.50	1.296	٧٠	٧
	الإجمالي	3.6507	.86833	73	٨٢

تشير بيانات الجدول رقم (٤) إلى مجموعة مؤشرات المعوقات المادية للبحث العلمي والذي تضمن (١٠) عبارات حيث جاءت العبارة رقم (٦) والخاصة بإنشغال الكثير من الباحثين بالعمل الحر لسد إحتياجاتهم الأساسية في الترتيب الأول وذلك بمتوسط حسابي مقداره ٣,٨٥ وذلك بإنحراف معياري قدره (١,١٢٩) وذلك بنسبة مئوية ٧٧%، والعبارة رقم ٨ في الترتيب الثانى والخاصة بهجرة الكثير من الكفاءات العلمية إلى الخارج وإفتقدنا للقامات العلمية بمتوسط حسابي مقداره ٣,٨٤ وذلك بإنحراف معياري قدره ١,٣٤٨ وذلك بنسبة مئوية٧٦,٨، والعبارة رقم (١) جاءت في الترتيب الثالث والخاصة بارتفاع تكاليف البحوث والدارسات العلمية التي يتحملها الباحث لإنجاز أبحاثه وذلك بمتوسط حسابي مقداره ٣,٧٨ بإنحراف معياري قدره ١,٣٣٧ وذلك بنسبة مئوية ٧٥,٦، كما جاءت العبارة رقم (٧) والخاصة بنقص الميزانية المخصصة للبحث العلمي بالجامعة في الترتيب الرابع بمتوسط حسابي مقداره ٣,٧٥ بإنحراف معياري قدره ١,٢٦١ وذلك بنسبة مئوية ٧٥%، جاءت العبارة رقم ٩ والخاصة بضعف العائد المادي للعاملين بمجال البحث العلمي للقيام بهذا العمل في الترتيب الخامس وذلك بمتوسط حسابي مقداره ٣,٦٨ بإنحراف معياري قدره ١,٣١١ بنسبة مئوية ٧٣,٦، فضلا عن أن العبارة رقم ٤ والخاصة بندرة الحصول على التمويل للبحوث من معظم الهيئات الخاصة في الترتيب السادس بمتوسط حسابي مقداره ٣,٦٠ بإنحراف معياري قدره ١,٣١٤ بنسبة مئوية٧٢%، وجاءت العبارة رقم ١٠ في الترتيب السابع والخاصة بندرة رصد الجوائز المحلية للمبدعين في مجال البحث في الترتيب السابع وذلك بمتوسط حسابي مقداره٣,٥٠ بإنحراف معياري قدره ١,٢٩٦ بنسبة مئوية٧٠%، وجاءت العبارة رقم ٣في الترتيب الثامن والخاصة بمبالغة بعض الدوريات المحكمة في المبالغ التي تطلبها نظير نشر البحوث بها وذلك بمتوسط حسابي ٣,٤٦ بإنحراف معياري قدره ١,٢٠٥ بنسبة مئوية٦٩,٢، وجاءت العبارة رقم ٥ والخاصة بعدم وجود خريطة للبحث العلمي الاجتماعي بمصرفي الترتيب التاسع وذلك بمتوسط حسابي ٣,٤٥ بإنحراف معياري قدره ١,٣٦٦ بنسبة مئوية٦٩%، وأخيرا .

جدول رقم (٥) يوضح المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية
لمؤشرات المعوقات الأكاديمية للبحث العلمي وترتيب درجة أهميتها

م	تحديد مؤشرات المعوقات الأكاديمية للبحث العلمي	المتوسط	الانحراف المعياري	النسبة	الترتيب
١	ندرة الأبحاث العلمية المحكمة والمنشورة محلياً وخارجياً.	3.62	1.172	٧٢,٤	٢
٢	عدم توفر وحدة للتحليل الإحصائي بالجامعات لمساعدة الباحثين.	3.42	1.184	٦٨,٤	٨
٣	قدم المراجع والدوريات المتوفرة بمكاتب الجامعات .	3.65	1.173	٧٣	١
٤	ندرة المراجع المتخصصة والمترجمة إلى اللغة العربية.	3.28	1.251	٦٥,٦	١١
٥	إنعدام روح الفريق بين أعضاء هيئة التدريس في تنفيذ بحوث علمية مشتركة.	3.15	1.339	٦٣	١٢
٦	صعوبة الإجراءات الأكاديمية وشروط الترقية.	3.53	1.193	٧٠,٦	٣
٧	ضعف المستوى العلمي لبعض الباحثين حديثي التخرج.	3.46	1.247	٦٩,٢	٦
٨	تدنى نظره المجتمع لأهمية البحث العلمي.	3.49	1.322	٦٩,٨	٥
٩	هامشية بعض الدراسات والبحوث وصعوبة تطبيقها على أرض الواقع.	3.50	1.200	٧٠	٤
١٠	بطء وتعقيد عملية نشر البحوث وتأخرها وفقا لأهواء بعض مقرري المجلات.	3.45	1.256	٦٩	٧
١١	عدم وجود التنسيق بين مراكز البحوث والجامعات ضمانا لعدم تكرار إجراء البحوث.	3.40	1.210	٦٨	٩
١٢	قلة وجود المراجع الإلكترونية في مكتبة الجامعة.	3.30	1.340	٦٦	١٠
	الإجمالي	3.4376	.81399	68.8	78

تشير بيانات الجدول رقم (٥) إلى مجموعة مؤشرات المعوقات الأكاديمية للبحث العلمي والذي تضمن (١٢) عبارة حيث جاءت العبارة رقم (٣) والخاصة بقدم المراجع والدوريات المتوفرة بمكاتب الجامعات الأساسية في الترتيب الأول وذلك بمتوسط حسابي مقداره ٣,٦٥ وذلك بإنحراف معياري قدره ١,١٧٣ وذلك بنسبة مئوية ٧٣%، والعبارة رقم ١ في الترتيب الثانى والخاصة بندرة الأبحاث العلمية المحكمة والمنشورة محلياً وخارجياً بمتوسط حسابي مقداره ٣,٦٢ وذلك بإنحراف معياري قدره ١,١٧٢ وذلك بنسبة مئوية ٧٢,٤ ، كما جاءت العبارة رقم (٦) في الترتيب الثالث والخاصة بصعوبة الإجراءات الأكاديمية وشروط الترقية وذلك بمتوسط حسابي مقداره ٣,٥٣ بإنحراف معياري قدره ١,١٩٣ وذلك بنسبة مئوية ٧٠,٦، كما جاءت العبارة رقم (٩) والخاصة بهامشية بعض الدراسات والبحوث وصعوبة تطبيقها على أرض الواقع في الترتيب الرابع بمتوسط حسابي مقداره ٣,٥٠ بإنحراف معياري قدره ١,٢٠٠ وذلك بنسبة مئوية٧٠%، وجاءت العبارة رقم ٨ والخاصة بتدنى نظره المجتمع لأهمية البحث العلمي في الترتيب الخامس وذلك بمتوسط حسابي مقداره ٣,٤٩ بإنحراف معياري ١,٣٢٢ قدره بنسبة مئوية ٦٩,٨، فضلا عن أن العبارة رقم ٧ والخاصة بضعف المستوى العلمي لبعض الباحثين حديثي التخرج في الترتيب السادس بمتوسط حسابي مقداره ٣,٤٦ بإنحراف معياري قدره ١,٢٤٧ بنسبة مئوية ٦٩,٧%، وجاءت العبارة رقم ١٠ في الترتيب السابع والخاصة ببطء وتعقيد عملية نشر البحوث وتأخرها وفقا لأهواء بعض مقررى المجلات في الترتيب السابع وذلك بمتوسط حسابي مقداره ٣,٤٥ بإنحراف معياري قدره ١,٢٥٦ بنسبة مئوية ٦٩%، وجاءت العبارة رقم ٢ في الترتيب الثامن والخاصة بعدم توفر وحدة للتحليل الإحصائي بالجامعات لمساعدة الباحثين وذلك بمتوسط حسابي ٣,٤٢ بإنحراف معياري قدره ١,١٨٤ بنسبة مئوية ٦٨,٤، وجاءت العبارة رقم ١١في الترتيب التاسع والخاصة بعدم وجود التنسيق بين مراكز البحوث والجامعات ضمانا لعدم تكرار إجراء البحوث. وذلك بمتوسط حسابي٣,٤٠ بإنحراف معياري قدره ١,٢١٠ بنسبة مئوية ٦٨%، وجاءت العبارة رقم ١٢ في الترتيب العاشر والخاصة بقلة وجود المراجع الإلكترونية في مكتبة الجامعة وذلك بمتوسط حسابي ٣,٣٠ بإنحراف معياري قدره ١,٣٤٠ بنسبة مئوية ٦٦%، وجاءت العبارة رقم

٤ في الترتيب الحادي عشر والخاصة بندرة المراجع المتخصصة والمترجمة إلى اللغة العربية وذلك بمتوسط حسابي ٣,٢٨ بإنحراف معياري قدره ١,٢٥١ بنسبة مئوية ٦٥,٦ %، وجاءت العبارة رقم ٥ في الترتيب الثاني عشر والخاصة بإنعدام روح الفريق بين أعضاء هيئة التدريس في تنفيذ بحوث علمية مشتركة. وذلك بمتوسط حسابي ٣,١٥ بإنحراف معياري قدره ١,٣٣٩ بنسبة مئوية ٦٣ % .

جدول رقم (٦) يوضح المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لمؤشرات المعوقات التطبيقية والمعلوماتية للبحث العلمي وترتيب درجة أهميتها

م	تحديد مؤشرات المعوقات التطبيقية والمعلوماتية للبحث العلمي.	المتوسط	الانحراف المعياري	النسبة	الترتيب
١	نقص الكثيرمن المعامل والمختبرات البحثية المتخصصة لإجراء أبحاث علمية دقيقة فى الجامعة	3.84	1.243	٧٦,٨	١
٢	نقص الأجهزة والوسائل المعملية اللازمة للأبحاث العلمية الدقيقة بالكليات العملية.	3.57	1.185	٧١,٤	٤
٣	تقادم الكثير من الأجهزة والمعدات والأدوات الخاصة بإجراء بحوث أعضاء هيئة التدريس.	3.60	1.189	٧٢	٣
٤	عدم توفر الصيانة الفورية للأدوات والوسائل والأجهزة المعطلة.	3.40	1.355	٦٨	١١
٥	عدم توفر وسائل النقل الخاصة بالجامعة لإجراء الدراسات الميدانية.	3.41	1.392	٦٨,٢	٨
٦	حجب بعض الأقسام والمراكز للبيانات والإحصائيات بحجة سريتها.	3.66	1.191	٧٣,٢	٢
٧	انفصال الكثيرمن البحوث الأكاديمية عن واقع المجتمع المصري.	3.57	1.187	٧١,٤	٥
٨	ضعف مهارات التعامل مع تكنولوجيا المعلومات واللغة.	3.41	1.271	٦٨,٢	١٠
٩	غياب إهتمام الدولة الرسمي والجاد بالبحث العلمي.	3.52	1.371	٧٠,٤	٦
١٠	جهل بعض الباحثين بالمراكز البحثية في الجامعات وعدم القدرة على التواصل معها.	3.41	1.339	٦٨,٢	٩
١١	صعوبة فتح بعض قواعد المعلومات في المراكز البحثية والمؤسسات التعليمية.	3.50	1.271	٧٠	٧
	الإجمالي	3.5344	.87072	70.7	٦٦

تشير بيانات الجدول رقم (٦) إلى مجموعة مؤشرات المعوقات التطبيقية والمعلوماتية للبحث العلمي والذي تضمن (١١) عبارة حيث جاءت العبارة رقم (١) والخاصة بنقص الكثيرمن المعامل والمختبرات البحثية المتخصصة لأجراء أبحاث علمية دقيقة في الجامعة في الترتيب الأول وذلك بمتوسط حسابي مقداره ٣,٨٤ وذلك بإنحراف معياري١,٢٤٣ قدره وذلك بنسبة مئوية ٧٦,٤%، والعبارة رقم ٦ في الترتيب الثانى والخاصة بحجب بعض الأقسام والمراكز للبيانات والإحصائيات بحجة سريتها بمتوسط حسابي مقداره ٣,٦٦ وذلك بإنحراف معياري قدره ١,١٩١ وذلك بنسبة مئوية ٧٣,٢، كما جاءت العبارة رقم (٣) في الترتيب الثالث والخاصة بتقادم الكثير من الأجهزة والمعدات والأدوات الخاصة بإجراء بحوث أعضاء هيئة التدريس. وذلك بمتوسط حسابي مقداره ٣,٦٠ و بإنحراف معياري قدره ١,١٨٩ وذلك بنسبة مئوية ٧٢%، كما جاءت العبارة رقم (٢) والخاصة بنقص الأجهزة والوسائل المعملية اللازمة للأبحاث العلمية الدقيقة بالكليات العملية في الترتيب الرابع بمتوسط حسابي مقداره ٣,٥٧ بإنحراف معياري قدره ١,١٨٥ وذلك بنسبة مئوية ٧١,٤%، وجاءت العبارة رقم ٧ والخاصة بانفصال الكثيرمن البحوث الأكاديمية عن واقع المجتمع المصرى في الترتيب الخامس وذلك بمتوسط حسابي مقداره ٣,٥٧ بإنحراف معياري ١,١٨٧ قدره بنسبة مئوية ٧١,٤، فضلا عن أن العبارة رقم ٩ والخاصة بغياب اهتمام الدولة الرسمي والجاد بالبحث العلمي في الترتيب السادس بمتوسط حسابي مقداره ٣,٥٢ بإنحراف معياري قدره ١,٣٧١ بنسبة مئوية٧٠,٤%، وجاءت العبارة رقم ١١ في الترتيب السابع والخاصة بصعوبة فتح بعض قواعد المعلومات في المراكز البحثية والمؤسسات التعليمية في الترتيب السابع وذلك بمتوسط حسابي مقداره ٣,٥٠ بإنحراف معياري قدره ١,٢٧١بنسبة مئوية٧٠%، وجاءت العبارة رقم٥ في الترتيب الثامن والخاصة بعدم توفر وسائل النقل الخاصة بالجامعة لإجراء الدراسات الميدانية وذلك بمتوسط حسابي ٣,٤١ بإنحراف معياري قدره ١,٣٩٢بنسبة مئوية ٦٨,٢%، وجاءت العبارة رقم ١٠ في الترتيب التاسع والخاصة بجهل بعض الباحثين بالمراكز البحثية في الجامعات وعدم القدرة على التواصل معها. وذلك بمتوسط حسابي ٣,٤١ وبإنحراف معياري قدره

١,٣٣٩ بنسبة مئوية ٦٨,٢ %، وجاءت العبارة رقم ٨ في الترتيب العاشر والخاصة بضعف مهارات التعامل مع تكنولوجيا المعلومات واللغة وذلك بمتوسط حسابي ٣,٤١ وإنحراف معياري قدره ١,٢٧١ بنسبة مئوية ٦٨,٢%، وجاءت العبارة رقم ٤ في الترتيب الحادى عشر والخاصة بعدم توفر الصيانة الفورية للأدوات والوسائل والأجهزة المعطلة وذلك بمتوسط حسابي ٣,٤٠ بإنحراف معياري قدره ١,٣٥٥ بنسبة مئوية ٦٨%.

جدول رقم (٧) يوضح المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لمؤشرات المعوقات الإدارية للبحث العلمي وترتيبها وفقا لدرجة أهميتها

م	تحديد مؤشرات المعوقات الإدارية للبحث العلمي	المتوسط	الانحراف المعياري	النسبة	الترتيب
١	تعدد المهام الإدارية المكلف بها عضو هيئة التدريس في الجامعة.	3.84	1.243	٧٦,٨	١
٢	تعقد الإجراءات المتبعة للحصول على موافقة مجلس الجامعة للتفرغ الكامل للبحث العلمى.	3.57	1.185	٧١,٤	٤
٣	الروتين الزائد في المعاملات الإدارية الخاصة بالبحث العلمي في إدارة الجامعة.	3.60	1.189	٧٢	٣
٤	عدم توفر مساعدين متخصصين في منهجية البحث العلمي لتقديم المساعدة الفنية للباحث.	3.40	1.355	٦٨	١٠
٥	عدم احتساب البحث العلمي كجزء من نصاب عضو هيئة التدريس.	3.41	1.392	٦٨,٢	٩
٦	طول فترة تحكيم الأبحاث والدراسات العلمية في المجلات والدوريات لتصل لثلاث أعوام إنتظار دون أى مبرر.	3.66	1.191	٧٣,٢	٢
٧	عدم تطوير توجهات نظرية تتفق مع واقع ومشكلات المجتمع المصري.	3.57	1.187	٧١,٤	٥
٨	سيطرة البيروقراطية والروتين على بعض المراكز البحثية	3.41	1.271	٦٨,٢	٧
٩	التدخل غير المبرر من قبل بعض القادة الإداريين في البحث العلمي	3.52	1.371	٧٠,٤	٦
١٠	عدم وجود إستراتيجيات واضحة في مجال البحث العلمي.	3.41	1.339	٦٨,٢	٨
	الإجمالى	3.5615	.84000	71.2	٥٥

تشير بيانات الجدول رقم ٧ لمؤشرات المعوقات الإدارية للبحث العلمي حيث جاءت العبارة رقم (١) والخاصة بتعدد المهام الإدارية المكلف بها عضو هيئة التدريس في الجامعة. في الترتيب الأول وذلك بمتوسط حسابي مقداره ٣,٨٤ وذلك بإنحراف معياري١,٢٤٣ قدره وذلك بنسبة مئوية ٧٦,٨%، والعبارة رقم ٦ في الترتيب الثانى والخاصة بطول فترة تحكيم الأبحاث والدراسات العلمية في المجلات والدوريات لتصل لثلاث أعوام انتظار دون أى مبرر. بمتوسط حسابي مقداره ٣,٦٦ ذلك بإنحراف معياري قدره ١,١٩١ وذلك بنسبة مئوية ٧٣,٢، كما جاءت العبارة رقم (٣) في الترتيب الثالث والخاصة بالروتين الزائد في المعاملات الإدارية الخاصة بالبحث العلمي في إدارة الجامعة. وذلك بمتوسط حسابي مقداره ٣,٦٠ و بإنحراف معياري قدره ١,١٨٩ وذلك بنسبة مئوية ٧٢%، كما جاءت العبارة رقم (٢) والخاصة بتعقد الإجراءات المتبعة للحصول على موافقة مجلس الجامعة للتفرغ الكامل للبحث العلمي. في الترتيب الرابع بمتوسط حسابي مقداره بإنحراف معياري قدره (١) تعقد الإجراءات المتبعة للحصول على موافقة مجلس الجامعة للتفرغ الكامل للبحث العلمي.١,٨٥ وذلك بنسبة مئوية ٧١,٤%، وجاءت العبارة رقم ٧ والخاصة بانفصال الكثيرمن البحوث الأكاديمية عن واقع المجتمع المصرى في الترتيب الخامس وذلك بمتوسط حسابي مقداره ٣,٥٧ بإنحراف معياري ١,١٨٥ قدره بنسبة مئوية ٧١,٤، فضلا عن أن العبارة رقم ٩ والخاصة بالتدخل غير المبرر من قبل بعض القادة الإداريين في البحث العلمي في الترتيب السادس بمتوسط حسابي مقداره ٣,٥٢ بإنحراف معياري قدره ١,٣٧١ بنسبة مئوية ٧٠,٤%، وجاءت العبارة رقم ٨ في الترتيب السابع والخاصة بسيطرة البيروقراطية والروتين على بعض المراكز البحثية . في الترتيب السابع وذلك بمتوسط حسابي مقداره ٣,٤١ بإنحراف معياري قدره ١,٢٧١بنسبة مئوية٦٨,٢ %، وجاءت العبارة رقم ٥ في الترتيب الثامن والخاصة بعدم وجود إستراتيجيات واضحة في مجال البحث العلمي. وذلك بمتوسط حسابي ٣,٤١ بإنحراف معياري قدره ١,٣٣٩بنسبة مئوية٦٨,٢%، وجاءت العبارة رقم ٥ في الترتيب التاسع والخاصة بعدم احتساب

البحث العلمي كجزء من نصاب عضو هيئة التدريس. بمتوسط حسابي ٣,٤١ وبإنحراف معياري قدره ٢١,٣٩ بنسبة مئوية٦٨,٢ %، وجاءت العبارة رقم ٤ في الترتيب العاشر والخاصة بعدم توفر مساعدين متخصصين في منهجية البحث العلمي لتقديم المساعدة الفنية للباحث. وذلك بمتوسط حسابي ٣,٤٠ وإنحراف معياري قدره ١,٣٥٥ بنسبة مئوية ٦٨% .

جدول رقم (٨) يوضح المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لمؤشرات المعوقات الخاصة بالبحث العلمي (سواء شخصية أو اجتماعية) وترتيبها وفقا لدرجة أهميتها

م	المعوقات الخاصة بالبحث العلمي (سواء شخصية واجتماعية):	المتوسط	الانحراف المعياري	النسبة	الترتيب
١	عدم توفر الوقت الكافي لعضو هيئة للإطلاع بالمكتبات أثناء الدوام الرسمي.	3.80	1.298	76	1
٢	تدني دافعية أعضاء هيئة التدريس عن القيام ببحوث علمية.	3.46	1.116	69.2	7
٣	ضعف إتقان بعض أعضاء هيئة التدريس للغات الأجنبية.	3.18	1.334	63.6	10
٤	ضعف إتقان بعض أعضاء هيئة التدريس لمهارات الحاسب الآلي.	3.40	1.299	68	9
٥	عدم تمكن البعض من مهارات العمل في فريق.	3.41	1.096	68.2	8
٦	كثرة الارتباطات العائلية و الالتزامات الاجتماعية.	3.58	1.149	71.6	3
٧	العبء التدريسي الكبير الذي يتحمله عضو هيئة التدريس.	3.54	1.199	70.8	4
٨	عبء الإرشاد الأكاديمي الذي يتحمله عضو هيئة التدريس.	3.53	1.164	70.6	5
٩	عبء الإشراف العلمي الذي يتحمله عضو هيئة التدريس لطلاب الدراسات العليا.	3.51	1.169	70.2	6
١٠	قد تكون الظروف الاسرية معوقا للباحث و قلة إنتاجه البحثي.	3.68	1.203	73.6	2
	الإجمالي	3.5071	.78695	70.1	55

تشير بيانات الجدول لمؤشرات المعوقات الشخصية والإجتماعية للبحث العلمي حيث جاءت العبارة رقم (١) والخاصة بعدم توفر الوقت الكافي لعضو هيئة التدريس للإطلاع بالمكتبات أثناء الدوام الرسمي.في الترتيب الأول وذلك بمتوسط حسابي ٣,٨٠ وذلك بإنحراف معياري قدره ١,٢٩٨ وذلك بنسبة مئوية ٧٦%، وجاءت العبارة رقم ١٠ في الترتيب الثانى والخاصة بالظروف الاسرية معوقا للباحث و قلة إنتاجه البحثي بمتوسط حسابي مقداره ٣,٦٨ ذلك بإنحراف معياري قدره ١,٢٠٣ وذلك بنسبة مئوية ٧٣,٦، كما جاءت العبارة رقم (٦) في الترتيب الثالث والخاصة كثرة الارتباطات العائلية والالتزامات الاجتماعية. وذلك بمتوسط حسابي مقداره ٣,٥٨ وبإنحراف معياري قدره ١,١٤٩ وذلك بنسبة مئوية ٧١,٦ %، كما جاءت العبارة رقم (٧) في الترتيب الرابع والخاصة بالعبء التدريسي الكبير الذي يتحمله عضو هيئة التدريس بمتوسط حسابي مقداره ٣,٥٤ بإنحراف معياري قدره ١,١٩٩ وذلك بنسبة مئوية ٧٠,٨%، وجاءت العبارة رقم ٨ في الترتيب الخامس والخاصة بعبء الإرشاد الأكاديمي الذي يتحمله عضو هيئة التدريس وذلك بمتوسط حسابي مقداره ٣,٥٣ بإنحراف معياري ١,١٦٤ قدره بنسبة مئوية ٧٠,٦ ، فضلا عن أن العبارة رقم ٩ والخاصة بعبء الإشراف العلمي الذي يتحمله عضو هيئة التدريس لطلاب الدراسات العليا بمتوسط حسابي مقداره ٣,٥١ بإنحراف معياري قدره ١,١٦٩ بنسبة مئوية ٧٠,٢%، وجاءت العبارة رقم ٢ في الترتيب السابع والخاصة بتدني دافعية أعضاء هيئة التدريس عن القيام ببحوث علمية وذلك بمتوسط حسابي مقداره ٣,٤٦ بإنحراف معياري قدره ١,١١٦ بنسبة مئوية ٦٩,٢%، وجاءت العبارة رقم ٥ في الترتيب الثامن والخاصة بعدم تمكن البعض من مهارات العمل في فريق وذلك بمتوسط حسابي ٣,٤١ بإنحراف معياري قدره ١,٠٩٦ بنسبة مئوية ٦٨,٢%، وجاءت العبارة رقم ٤ في الترتيب التاسع والخاصة بضعف إتقان بعض أعضاء هيئة التدريس لمهارات الحاسب الآلي. بمتوسط حسابي ٣,٤٠ وبإنحراف معياري قدره ١,٢٩٩ بنسبة مئوية ٦٨ %، وجاءت العبارة رقم ٣ في الترتيب العاشر والخاصة بضعف إتقان بعض أعضاء هيئة التدريس للغات الأجنبية. وذلك بمتوسط حسابي٣,١٨ وإنحراف معياري قدره ١,٣٣٤ بنسبة مئوية٦٣,٦%.

جدول رقم (٩) يوضح المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لمؤشرات آليات نهوض مؤسسات المجتمع بالبحث العلمي وترتيبها وفقا لدرجة أهميتها

م	تحديد مؤشرات آليات نهوض مؤسسات المجتمع بالبحث العلمي.	المتوسط	الانحراف المعياري	النسبة	الترتيب
١	تكثيف عقد الندوات والمؤتمرات التي تعالج شؤون البحث العلمي ومعوقاته.	4.17	1.129	83.4	1
٢	تشجيع المشاركة في المحافل واللقاءات العلمية على المستويات المحلية والإقليمية والدولية.	3.88	1.106	77.6	4
٣	محاولة التخلص من الرتابة الإدارية وتوفير المرونة الإدارية لتحسين مستوى البحث العلمي.	3.88	1.161	77.6	5
٤	تعزيز مبدأ البحوث المشتركة في مختلف التخصصات العملية والنظرية.	3.84	1.165	76.8	8
٥	نشر ثقافة البحث العلمي بين الطلاب وذلك بتدريسها كمادة أساسية في مرحلة البكالوريوس.	3.82	1.233	76.4	11
٦	إنشاء إدارة تابعة لعمادة البحث العلمي تشجع الباحثين وتدعمهم ماديا وأكاديميا.	3.82	1.167	76.4	12
٧	تقليل العبء التدريسي والإشرافي والأكاديمي لعضو هيئة التدريس.	3.76	1.131	75.2	13
٨	تبنى الجامعات لخطط بحثية علمية وتعيين أساتذة مسؤولين عنها.	3.84	1.121	76.8	9
٩	تطوير قواعد للمعلومات لإحاطة الباحثين بما يستجد من مصادر في مجالات اهتماماتهم.	3.88	1.194	77.6	6
١٠	اقتراح مشروعات بحثية وتكليف الأختصاصيين للقيام بها.	3.84	1.213	76.4	10
١١	تكثيف الدورات وورش العمل لتشجيع أعضاء هيئة التدريس على البحث العلمي.	3.93	1.208	78.6	2
١٢	تعزيز مكتبة الجامعة بمتطلبات البحث العلمي من مراجع ودوريات ودراسات عربية وأجنبية	3.88	1.208	77.6	7
١٣	تعزيز البنية التحتية من حيث توفير المعامل والمختبرات اللازمة لإجراء أبحاث علمية دقيقة في الجامعة.	3.89	1.201	77.8	3
١٤	سرعة نشر البحوث وتحكيمها بعد استيفاء الشروط النظامية لذلك.	3.76	1.248	75.2	14
	الإجمالي	3.8716	.80570	77.4	101

تشير بيانات الجدول لمؤشرات آليات نهوض مؤسسات المجتمع بالبحث العلمي حيث جاءت العبارة رقم (١) والخاصة بتكثيف عقد الندوات والمؤتمرات التي تعالج شؤون البحث العلمي ومعوقاته. في الترتيب الأول وذلك بمتوسط حسابي مقداره ٤,١٧ وذلك بإنحراف معياري ١,١٢٩٨ قدره وذلك بنسبة مئوية ٨٣,٤%، وجاءت العبارة رقم ١١ في الترتيب الثاني والخاصة بتكثيف الدورات وورش العمل لتشجيع أعضاء هيئة التدريس على البحث العلمي بمتوسط حسابي مقداره ٣,٩٣وذلك بإنحراف معياري قدره ١,٢٠٨ وذلك بنسبة مئوية ٧٨,٦، كما جاءت العبارة رقم (١٢) في الترتيب الثالث والخاصة بتعزيز البنية التحتية من حيث توفير المعامل والمختبرات اللازمة لإجراء أبحاث علمية دقيقة في الجامعة. وذلك بمتوسط حسابي مقداره ٣,٨٩ وبإنحراف معياري قدره ١,٢٠١ وذلك بنسبة مئوية ٧٧,٨%، كما جاءت العبارة رقم (٢) في الترتيب الرابع والخاصة بتشجيع المشاركة في المحافل واللقاءات العلمية على المستويات المحلية والإقليمية والدولية. بمتوسط حسابي مقداره ٣,٨٨ بإنحراف معياري قدره ١,١٠٦ وذلك بنسبة مئوية ٧٧,٦ %، وجاءت العبارة رقم ٣ في الترتيب الخامس والخاصة بمحاولة التخلص من الرتابة الإدارية وتوفير المرونة الإدارية لتحسين مستوى البحث العلمي. وذلك بمتوسط حسابي مقداره ٣,٨٨ بإنحراف معياري ١,١٦١ قدره بنسبة مئوية ٧٧,٦، فضلا عن أن العبارة رقم ٩ والخاصة بتطوير قواعد للمعلومات لإحاطة الباحثين بما يستجد من مصادر في مجالات اهتماماتهم في الترتيب السادس بمتوسط حسابي مقداره ٣,٨٨ بإنحراف معياري قدره ١,١٩٤ بنسبة مئوية٧٧,٦ %، وجاءت العبارة رقم ١٢ في الترتيب السابع والخاصة بتعزيز مكتبة الجامعة بمتطلبات البحث العلمي من مراجع ودوريات ودراسات عربية وأجنبية. وذلك بمتوسط حسابي مقداره ٣,٨٨ بإنحراف معياري قدره ١,٢٠٨ بنسبة مئوية ٧٧,٦ %، وجاءت العبارة رقم ٤ في الترتيب الثامن والخاصة بتعزيز مبدأ البحوث المشتركة في مختلف التخصصات العملية والنظرية وذلك بمتوسط حسابي ٣,٨٤ بإنحراف معياري قدره ١,١٦٥ بنسبة مئوية ٧٦,٨%، وجاءت العبارة رقم ٨ في الترتيب التاسع والخاصة بتبنى الجامعات

لخطط بحثية علمية وتعيين أساتذة مسؤولين عنها. بمتوسط حسابي ٣,٨٤ وبإنحراف معياري قدره ١,١٢١ بنسبة مئوية ٧٦,٨ %، وجاءت العبارة رقم ١٠ في الترتيب العاشر والخاصة باقتراح مشروعات بحثية وتكليف الأختصاصيين للقيام بها وذلك بمتوسط حسابي ٣,٨٤ وإنحراف معياري قدره ١,٢١٣ بنسبة مئوية ٧٦,٤% . %، وجاءت العبارة رقم ٥ في الترتيب الحادى عشر والخاصة بنشر ثقافة البحث العلمي بين الطلاب وذلك بتدريسها كمادة أساسية في مرحلة البكالوريوس. وذلك بمتوسط حسابي مقداره ٣,٨٢ بإنحراف معياري قدره ١,٢٣٣ بنسبة مئوية ٧٦,٤ %، وجاءت العبارة رقم ٦ في الترتيب الثانى عشر والخاصة بإنشاء إدارة تابعة لعمادة البحث العلمي تشجع الباحثين وتدعمهم ماديا وأكاديميا وذلك بمتوسط حسابي ٣,٨٢ بإنحراف معياري قدره ١,١٦٧ بنسبة مئوية ٧٦,٤%، وجاءت العبارة رقم ٧ في الترتيب الثالث عشر والخاصة بتقليل العبء التدريسي والإشرافي والأكاديمي لعضو هيئة التدريس بمتوسط حسابي ٣,٧٦و بإنحراف معياري قدره ١,١٣١ بنسبة مئوية ٧٥,٢ %، وجاءت العبارة رقم ١٤ في الترتيب الرابع عشر والخاصة بسرعة نشر البحوث وتحكيمها بعد استيفاء الشروط النظامية لذلك وذلك بمتوسط حسابي ٣,٧٦ وإنحراف معياري قدره ١,٢٤٨ بنسبة مئوية ٧٥,٢%.

جدول رقم (١٠) يوضح المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية للمقارنة بين مؤشرات ومحاور معوقات البحث العلمي بصفة عامة وترتيبها وفقا لدرجة أهميتها

م	المحور أو البعد	المتوسط	الانحراف المعياري	النسبة	الترتيب
١	مؤشرات المعوقات المادية للبحث العلمي الاجتماعى	3.6507	.86833	%73	2
٢	تحديد مؤشرات المعوقات الأكاديمية للبحث العلمي	3.4376	.81399	%68.8	6
٣	تحديد مؤشرات المعوقات التطبيقية والمعلوماتية للبحث العلمي	3.5344	.87072	%70.7	4

م	المحور أو البعد	المتوسط	الانحراف المعياري	النسبة	الترتيب
٤	تحديد مؤشرات المعوقات الإدارية للبحث العلمي	3.5615	.84000	%71.2	3
٥	المعوقات الخاصة بالبحث العلمي (سواء شخصية واجتماعية	3.5071	.78695	%70.1	5
٦	تحديد مؤشرات أليات نهوض مؤسسات المجتمع بالبحث العلمي	3.8716	.80570	%77.4	1

تشير بيانات الجدول رقم ١٠ المتعلقة بمؤشرات معوقات البحث العلمي بصفة عامة بعد مقارنتها ببعضها البعض واستخراج المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية أوضحت نتائجها مرتبة من الأعلى للأقل تمثلت المرتبة الأولى في المؤشر رقم ٦ والخاصة بتحديد مؤشرات آليات نهوض مؤسسات المجتمع بالبحث العلمي وذلك بمتوسط حسابى ٣,٨٧١٦ وإنحراف معيارى.٨٠٥٧٠ ونسبة مئوية ٧٧,٤% وجاءت المؤشر رقم ١ في الترتيب الثانى والخاص بالمعوقات المادية للبحث العلمي الاجتماعى بمتوسط حسابي مقداره ٣,٦٥٠٧، وذلك بإنحراف معياري قدره ٨٦٨٣٣. وذلك بنسبة مئوية ٧٣%، كما جاء في المؤشر رقم (٤) في الترتيب الثالث والخاص بالمعوقات الإدارية للبحث العلمي وذلك بمتوسط حسابي مقداره ٣,٥٦١٥ وبإنحراف معياري قدره ٨٤٠٠٠. وذلك بنسبة مئوية ٧١,٢ %، كما جاء المؤشر رقم (٣) في الترتيب الرابع والخاصة المعوقات التطبيقية والمعلوماتية للبحث العلمي بمتوسط حسابي مقداره ٣,٥٣٤٤% بإنحراف معياري قدره ٨٧٠٧٢. وذلك بنسبة مئوية ٧٠,٧%، وجاء المؤشر رقم ٥ في الترتيب الخامس والخاصة بالمعوقات سواء شخصية أو اجتماعية وذلك بمتوسط حسابي مقداره ٣,٥٠٧١ بإنحراف معياري ٧٨٦٩٥ قدره بنسبة مئوية ٧٠,١% ، فضلا عن أن المؤشر رقم ٢ والخاص بالمعوقات الأكاديمية للبحث العلمي إحتل الترتيب السادس بمتوسط حسابي مقداره ٣,٤٣٧٦ بإنحراف معياري قدره ٨١٣٩٩ بنسبة مئوية ٦٨,٨ %.

ويوضح الرسم البياني ما جاء في بيانات الجدول رقم ١١

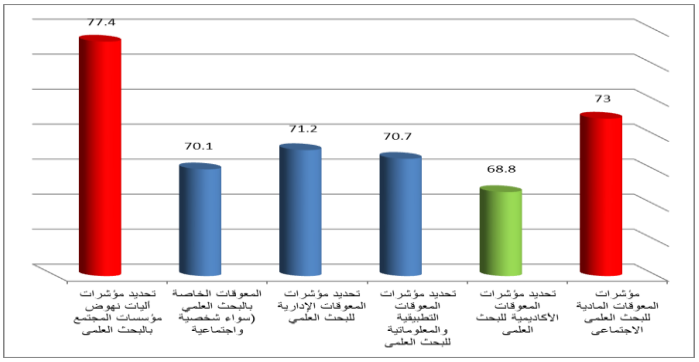

جدول رقم (١٢) يوضح اختبار الفروق بين المتوسطات لمحاور المقياس
وفقا لنوعية الكلية (تطبيقية – نظرية)

محاور المقياس	نوع الكلية				قيمة (ت)	المعنوية p–value
	تطبيقية		نظرية			
	المتوسط	الإنحراف المعياري	المتوسط	الإنحراف المعياري		
مؤشرات المعوقات المادية للبحث العلمي	3.7243	.90100	3.5735	.82787	1.766	0.079
تحديد مؤشرات المعوقات الأكاديمية للبحث العلمي	3.5306	.85293	3.3400	.76094	2.390	0.017
تحديد مؤشرات المعوقات التطبيقية والمعلوماتية للبحث العلمي	3.6567	.89988	3.4059	.82180	2.949	0.003
تحديد مؤشرات المعوقات الإدارية للبحث العلمي	3.6967	.82939	3.4195	.82958	3.382	0.001
المعوقات الخاصة بالبحث العلمي (سواء شخصية واجتماعية	3.5629	.80640	3.4485	.76362	1.475	0.141
تحديد مؤشرات آليات نهوض مؤسسات المجتمع بالبحث العلمي	3.9595	.82382	3.7793	.77760	2.279	0.023

تشير بيانات الجدول (١٢) والخاص بتوضيح اختبار الفروق بين المتوسطات لمحاور المقياس وفقا لنوعية الكلية (تطبيقية – نظرية) حيث يوضح المحور الأول والخامس المتصل بالمعوقات المادية للبحث العلمي، والمعوقات الخاصة بالبحث العلمي (سواء شخصية واجتماعية) بأن قيمة t قد بلغت بالنسبة للمحور الأول ١,٧٦٦ أما بالنسبة للمحور الخامس ١,٤٧٥ في حين أن قيمة p– value قد بلغت ٠,٠٧٩، ٠,١٤١ على التوالي ومن ثم قيمة p– value بالنسبة للمحورين أكبر من مستوى المعنوية ٠,٠٥ وبالتالى نقبل بالفرض الصفري القائل بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية فيما يتصل بهذين المحورين وفقا لنوع الكلية . في حين نجد المحور الثانى والثالث والرابع والسادس قد بلغت قيمة t٢,٣٩٠٢,٩٤٩، ٣,٣٨٢،٢,٢٧٩ على التوالي في حين أن قيمة p– value قد بلغت ٠,٠١٧،٠,٠٠٣، ٠,٠٠١، ٠,٠٢٣، على التوالي ومن ثم نلاحظ أن قيمة p– value أقل من قيمة مستوى المعنوية ٠,٠٥ ومن ثم نرفض الفرض الصفري ونقبل بالفرض البديل القائل بأن هناك فروق ذات دلالة إحصائية فيما يتصل بهذه المحاور وذلك وفقا لنوع الكلية، وذلك لصالح الكليات التطبيقة العملية.

جدول رقم (١٣) يوضح اختبار الفروق بين المتوسطات لمحاور المقياس وفقا للنوع الاجتماعي (الذكور- الإناث)

محاور المقياس	النوع الاجتماعي				قيمة (ت)	المعنوية p– value
	الذكور		الإناث			
	المتوسط	الإنحراف المعياري	المتوسط	الإنحراف المعياري		
مؤشرات المعوقات المادية للبحث العلمي الاجتماعى	3.8098	.85557	3.6110	.86823	1.876	0.064
تحديد مؤشرات المعوقات الأكاديمية للبحث العلمي	3.5091	.83693	3.4197	.80847	0.890	0.374
تحديد مؤشرات المعوقات التطبيقية والمعلوماتية	3.5244	.89236	3.5369	.86659	-0.116	0.809

محاور المقياس	النوع الاجتماعي				قيمة (ت)	المعنوية p- value
	الذكور		الإناث			
	المتوسط	الإنحراف المعياري	المتوسط	الإنحراف المعياري		
للبحث العلمي						
تحديد مؤشرات المعوقات الإدارية للبحث العلمي	3.5646	.85856	3.5607	.83663	0.038	0.970
المعوقات الخاصة بالبحث العلمي (سواء شخصية واجتماعية	3.5622	.68433	3.4933	.81094	0.709	0.479
تحديد مؤشرات أليات نهوض مؤسسات المجتمع بالبحث العلمي	3.7622	.81426	3.8990	.80246	-1.364	0.175

تشير بيانات الجدول (١٣) والخاص بتوضيح اختبار الفروق بين المتوسطات لمحاور المقياس وفقا للنوع الاجتماعي (الذكور- الإناث) حيث يوضح المحور الأول والسادس المتصل بالمعوقات المادية للبحث العلمي، وتحديد مؤشرات أليات نهوض مؤسسات المجتمع بالبحث العلمي بأن قيمة t قد بلغت بالنسبة للمحور الأول ١,٨٧٦ والسادس ١,٣٦٤ على التوالي في حين أن قيمة p- value قد بلغت ٠,٠٦٤ ، ٠,١٧٥ على التوالي ومن ثم قيمة p- value بالنسبة للمحورين أكبر من مستوى المعنوية ٠,٠٥ وبالتالي نقبل بالفرض الصفري القائل بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية فيما يتصل بهذين المحورين وفقا للنوع الاجتماعى. في حين نجد المحور الثاني والثالث والرابع والخامس قد بلغت قيمة t ٠,٨٩٠، ٠,١١٦، ٠,٠٣٨، ٠,٧٠٩ على التوالي في حين أن قيمة p- value قد بلغت ٠,٣٧٤، ٠,٩٠٨، ٠,٩٧٠، ٠,٤٧٩ على التوالي ومن ثم نلاحظ أن قيمة p- value أقل من قيمة مستوى المعنوية ٠,٠٥ ومن ثم نرفض الفرض الصفري ونقبل بالفرض البديل القائل بأن هناك فروق ذات دلالة إحصائية فيما يتصل بهذه المحاور وذلك وفقا للنوع الاجتماعى.

جدول رقم (١٤) نتائج اختبار التباين ANOVA
بين محاور المقياس للمؤهل العلمي

م	محاور المقياس	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة f	p–value
١	مؤشرات المعوقات المادية للبحث العلمي	بين المجموعات	9.473	2	4.737	6.449	.002
		داخل المجموعات	298.911	407	.734		
		المجموع	308.385	409			
٢	تحديد مؤشرات المعوقات الأكاديمية للبحث العلمي	بين المجموعات	2.346	2	1.173	1.777	.170
		داخل المجموعات	268.648	407	.660		
		المجموع	270.994	409			
٣	تحديد مؤشرات المعوقات التطبيقية والمعلوماتية للبحث العلمي	بين المجموعات	1.568	2	.784	1.034	.357
		داخل المجموعات	308.514	407	.758		
		المجموع	310.082	409			
٤	تحديد مؤشرات المعوقات الإدارية للبحث العلمي	بين المجموعات	2.814	2	1.407	2.004	.136
		داخل المجموعات	285.778	407	.702		
		المجموع	288.591	409			
٥	المعوقات الخاصة بالبحث العلمي (سواء شخصية واجتماعية	بين المجموعات	.860	2	.430	.694	.500
		داخل المجموعات	252.429	407	.620		
		المجموع	253.289	409			
٦	تحديد مؤشرات أليات نهوض مؤسسات المجتمع بالبحث العلمي	بين المجموعات	1.439	2	.720	1.109	.331
		داخل المجموعات	264.062	407	.649		
		المجموع	265.501	409			

تكشف بيانات الجدول (١٤) والخاص بتوضيح اختبار الفروق بين المتوسطات لمحاور المقياس وذلك وفقا للمؤهل العلمي وفيما يتصل بالمحور الأول والخاص بالمعوقات المادية للبحث العلمي فقد بلغت قيمة f ٦,٤٤٩ وذلك عن قيمة p– value ٠٠٢. وهي أقل من قيمة مستوى المعنوية ٠,٠٥ ومن ثم نرفض الفرض الصفرى ونقبل بالفرض البديل القائل بأن هناك فروق ذات دلالة إحصائية فيما يتصل بهذا المحور وذلك في ضوء المؤهل العلمي، أما فيما يتصل بالمحاور الخمسة الأخرى فقد كانت قيمة p– value للمحاور الخمسة .١٧٠، .٣٥٧، .١٣٦، .٥٠٠، .٣٣١ على التوالي أكبر من قيمة مستوى المعنوية ٠,٠٥ نقبل بالفرض الصفري القائل بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية فيما يتصل بالمحاور الخمسة وذلك وفقا لمستوى المؤهل العلمي.

جدول رقم (١٥) نتائج اختبار التباين ANOVA
بين محاور المقياس والدرجة العلمية

م	محاور المقياس	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة f	p– value
١	مؤشرات المعوقات المادية للبحث العلمي الاجتماعى	بين المجموعات	7.299	4	1.825	42.45	.045
		داخل المجموعات	301.086	405	.743		
		المجموع	308.385	409			
٢	تحديد مؤشرات المعوقات الأكاديمية للبحث العلمي	بين المجموعات	3.348	4	.837	1.267	.282
		داخل المجموعات	267.646	405	.661		
		المجموع	270.994	409			
٣	تحديد مؤشرات المعوقات التطبيقية والمعلوماتية للبحث العلمي	بين المجموعات	13.669	4	3.417	4.669	.001
		داخل المجموعات	296.413	405	.732		
		المجموع	310.082	409			

م	محاور المقياس	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة f	p-value
٤	تحديد مؤشرات المعوقات الإدارية للبحث العلمي	بين المجموعات	5.843	4	1.461	2.092	.081
		داخل المجموعات	282.748	405	.698		
		المجموع	288.591	409			
٥	المعوقات الخاصة بالبحث العلمي (سواء شخصية واجتماعية	بين المجموعات	8.086	4	2.022	3.339	.010
		داخل المجموعات	245.203	405	.605		
		المجموع	253.289	409			
٦	تحديد مؤشرات أليات نهوض مؤسسات المجتمع بالبحث العلمي	بين المجموعات	10.863	4	2.716	4.320	.002
		داخل المجموعات	254.638	405	.629		
		المجموع	265.501	409			

تكشف بيانات الجدول (١٥) والخاص بتوضيح اختبار التباين ANOVA لمحاور المقياس وفقا للدرجة العلمية حيث نجد أن المحورالثالث والخامس والسادس قد بلغت قيمة f فيهم ٤,٦٦٩، ٣,٣٣٩، ٤,٣٢٠ على التوالي، في حين بلغت p– value .٠٠١، .٠١٠، .٠٠٢ ومن ثم فهى قيمة وهى أقل من قيمة مستوى المعنوية ٠,٠٥ ومن ثم نرفض الفرض الصفرى ونقبل بالفرض البديل القائل بأن هناك فروق ذات دلالة إحصائية فيما يتصل بهذه المحاور الثلاثة وذلك وفقا للدرجة العلمية، في حين أن كل من المحور الأول والثاني والرابع قد بلغت قيمة f ١,٨٢٥، ١,٢٦٧، ٢,٠٩٢ على التوالي وذلك عن قيمة p– value .٠٤٥، .٢٨٢، .٠٨١ ومن ثم نجد أن قيمة p– value أكبر من قيمة مستوى المعنوية ٠,٠٥ نقبل بالفرض الصفرى القائل بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية فيما يتصل بالمحاور الخمسة وذلك وفقا للدرجة العلمية.

جدول رقم (١٦) نتائج اختبار التباين ANOVA
بين محاور المقياس وعدد سنوات الخبرة

م	محاور المقياس	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة f	p-Value
١	مؤشرات المعوقات المادية للبحث العلمي	بين المجموعات	7.278	3	2.426	3.271	.021
		داخل المجموعات	301.106	406	.742		
		المجموع	308.385	409			
٢	تحديد مؤشرات المعوقات الأكاديمية للبحث العلمي	بين المجموعات	3.413	3	1.138	1.726	.161
		داخل المجموعات	267.580	406	.0.659		
		المجموع	270.994	409			
٣	تحديد مؤشرات المعوقات التطبيقية والمعلوماتية للبحث العلمي	بين المجموعات	1.205	3	.402	.528	.663
		داخل المجموعات	308.877	406	.761		
		المجموع	310.082	409			
٤	تحديد مؤشرات المعوقات الإدارية للبحث العلمي	بين المجموعات	.825	3	.275	.388	.762
		داخل المجموعات	287.766	406	.709		
		المجموع	288.591	409			
٥	المعوقات الخاصة بالبحث العلمي (سواء شخصية واجتماعية)	بين المجموعات	1.560	3	.520	.839	.473
		داخل المجموعات	251.729	406	.620		
		المجموع	253.289	409			
٦	تحديد مؤشرات أليات نهوض مؤسسات المجتمع بالبحث العلمي	بين المجموعات	.317	3	.106	.162	.922
		داخل المجموعات	265.184	406	.653		
		المجموع	265.501	409			

تكشف بيانات الجدول (١٦) والخاص بتوضيح اختبار التباين ANOVA لمحاور المقياس وعدد سنوات الخبرة حيث نجد أن المحورالأول والثاني قد بلغت قيمة f فيهم ٣,٢٧١، ١,٧٢٦ على التوالي، في حين بلغت p– value، ٠٢١. ،١٦١. ومن ثم فهي قيمة أكبر من قيمة مستوى المعنوية ٠,٠٥ ومن ثم نقبل الفرض الصفري البديل القائل بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية فيما يتصل بعدد سنوات الخبرة العلمية، في حين أن كل من المحور الثالث والرابع والخامس والسادس قد بلغت قيمة f. ٦٦٣. ،٧٦٢. ،٤٧٣. ،٩٢٢. على التوالي وذلك عن قيمة p– value ٦٦٣. ،٧٦٢. ،٤٧٣. ،٩٢٢. ومن ثم نجد أن قيمة p– value أكبر من قيمة مستوى المعنوية ٠,٠٥ وبالتالي نقبل بالفرض الصفري القائل بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية فيما يتصل بالمحاور الأربعة وذلك وفقا لعدد سنوات الخبرة العلمية.

نتائج الدراسة ـ وترتيبها وفقا للدرجة أهميتها:

أولا– دلت النتائج المتعلقة بالتساؤل الخاص بمؤشرات المعوقات المادية للبحث العلمي بجامعة المنوفية بمتوسط حسابى٣,٨٥ وانحراف معياري قدره (١,١٢٩) ودرجة أهمية مرتفعة ويرجع ذلك إلى إنشغال الكثير من الباحثين بالعمل الحر لسد احتياجاتهم الأساسية في الترتيب الأول وذلك بنسبة مئوية ٧٧%، والعبارة وفي الترتيب الثاني والخاصة بهجرة الكثير من الكفاءات العلمية إلى الخارج وإفتقدنا للقامات العلمية بمتوسط حسابي مقداره ٣,٨٤ وذلك بإنحراف معياري قدره ١,٣٤٨ وذلك بنسبة مئوية ٧٦,٨، والعبارة رقم (١) جاءت في الترتيب الثالث والخاصة بارتفاع تكاليف البحوث والدارسات العلمية التي يتحملها الباحث لإنجاز أبحاثه وذلك بمتوسط حسابي مقداره ٣,٧٨ بإنحراف معياري قدره ١,٣٣٧ وذلك بنسبة مئوية ٧٥,٦، كما جاءت العبارة رقم (٧) والخاصة بنقص الميزانية المخصصة للبحث العلمي بالجامعة في الترتيب الرابع بمتوسط حسابي مقداره ٣,٧٥ بإنحراف معياري قدره ١,٢٦١ وذلك بنسبة مئوية ٧٥%،

جاءت العبارة رقم ٩ والخاصة بضعف العائد المادي للعاملين بمجال البحث العلمي للقيام بهذا العمل في الترتيب الخامس وذلك بمتوسط حسابي مقداره ٣,٦٨ بإنحراف معياري قدره ١,٣١١ بنسبة مئوية ٧٣,٦، فضلا عن أن العبارة رقم ٤ والخاصة بندرة الحصول على التمويل للبحوث من معظم الهيئات الخاصة في الترتيب السادس بمتوسط حسابي مقداره٣,٦٠ بإنحراف معياري قدره ١,٣١٤ بنسبة مئوية ٧٢%، وجاءت العبارة رقم ١٠ في الترتيب السابع والخاصة بندرة رصد الجوائز المحلية للمبدعين في مجال البحث في الترتيب السابع وذلك بمتوسط حسابي مقداره ٣,٥٠ بإنحراف معياري قدره ١,٢٩٦ بنسبة مئوية ٧٠%، وجاءت العبارة رقم ٣ في الترتيب الثامن والخاصة بمبالغة بعض الدوريات المحكمة في المبالغ التي تطلبها نظير نشر البحوث بها وذلك بمتوسط حسابي ٣,٤٦ بإنحراف معياري قدره ١,٢٠٥ بنسبة مئوية ٦٩,٢، وجاءت العبارة رقم ٥ والخاصة بعدم وجود خريطة للبحث العلمي الاجتماعي بمصرفي الترتيب التاسع وذلك بمتوسط حسابي ٣,٤٥ بإنحراف معياري قدره ١,٣٦٦ بنسبة مئوية٦٩%.

أولا- خصائص عينة الدراسة:

فيما يتعلق بخصائص عينة الدراسة فلقد خلصت نتائج الدراسة إلى أن الاناث تفوق عددهم عن الذكور وتصل نسبتهم إلى ٥٥,٦% على حين وصلت نسبة الذكور إلى ٤٤,٣%، على حين أن التخصص العلمي أكبر في الكليات العملية فإنهم أكثر إهتماما بالبحث العلمي عن الكليات النظرية بنسبة ٥١,٢% وفيما يتعلق بالمؤهلات الدراسية أوضحت الدراسة أن أعلى نسبة ٣٨,٨% في الحاصلين على درجة الدكتوراه وهذا يدل على أن المدرسين هم أكثر الفئات معاناة من معوقات البحث العلمي حيث ينظر إليهم الأساتذة المساعدين نظرة إستعلاء لأنهم لم يترقوا ولم يحصلوا على الدرجة العلمية، والنسبة التي تليها تتمثل في الحاصلين على البكاريوس والليسانس وتصل

نسبتهم ٣٧,١% على حين تمثل أقل نسبة في الحاصلين على درجة الماجستير وتصل إلى ٢٤,١%، وفيما يتعلق بالدرجات العلميه فإن أعلى نسبة تتمثل درجة معيد بنسبة ٤٣,٧% وهم أهم فئة تشعر بالمعاناة الحقيقة في البحث العلمي، على حين تصل نسبة المدرسين إلى ١٩,٥% فضلا عن أن النسبة التي تليها الأساتذة وتصل إلى ١٣,٤% تليها نسبة المدرسين المساعدين وتصل إلى ١٣,٢% تليها نسبة الأساتذة المساعدين وتصل نسبتها ١٠,٢% وهى أقل نسبة نظرًا لما تجده من معوقات وتحديات تواجهها في البحث العلمي، وفي حقيقة الامر تظهر معوقات البحث العلمي بصورة واضحة لدى المدرسين أكثر من أى أحد آخر داخل كادر الجامعة.

ثانيًا ـ فيما يتعلق بالمعوقات المادية للبحث العلمي:

وفيما يتعلق بالمعوقات المادية للبحث العلمي والذي تضمن إنشغال الكثير من الباحثين بالعمل الحر لسد احتياجاتهم الأساسية في الترتيب الأول وذلك بنسبة مئوية ٧٧%، نظرا لإنخفاض المرتبات التي أصبحت لا تكفي تلبية الاحتياجات الأساسية لذا ينشغل معظم المدرسين بالعمل الإضافي لتحسن مستوى معيشتهم ويأتى في الترتيب الثانى هجرة الكثير من الكفاءات العلمية إلى الخارج وإفتقدنا للقامات العلمية نظرا لضيق الظروف المادية وذلك بنسبة مئوية ٧٦,٨، و جاءت في الترتيب الثالث والخاصة بارتفاع تكاليف البحوث والدارسات العلمية التي يتحملها الباحث لإنجاز أبحاثه وذلك بمتوسط حسابي مقداره ٣,٧٨ بإنحراف معياري قدره ١,٣٣٧ وذلك بنسبة مئوية وذلك نظرا لغلاء الاسعار وتعقد إجراءات الترقية بنسبة٧٥,٦، كما جاءت العبارة الخاصة بنقص الميزانية المخصصة للبحث العلمي بالجامعة في الترتيب الرابع بمتوسط حسابي مقداره ٣,٧٥ بإنحراف معياري قدره ١,٢٦١ وذلك بنسبة مئوية ٧٥% وينطبق هذا على جميع الجامعات المصرية التي تعانى من نقص الميزانية المخصصة للبحث العلمي، وفيما يتعلق بضعف العائد المادي للعاملين بمجال البحث العلمي للقيام بهذا

العمل خاصة في مجال العلوم الإنسانية وذلك على عكس العلوم التطبيقة حيث يجدون عوائد مجزية مقابل أبحاثهم ودرساتهم وذلك بنسبة مئوية٧٣,٦، وفيما يتعلق بندرة الحصول على التمويل للبحوث من معظم الهيئات الخاصة في الترتيب السادس بمتوسط حسابي مقداره٣,٦٠ بإنحراف معياري قدره ١,٣١٤ بنسبة مئوية ٧٢% حيث لا يوجد اهتمام من المؤسسات الخاصة ورجال الاعمال بالبحث العلمي وعوائدة المادية على الفرد والمجتمع، وفيما يتعلق بندرة رصد الجوائز المحلية للمبدعين في مجال البحث العلمي فهم يهتمون بالعلوم التطبيقية أكثر من العلوم النظرية وذلك بمتوسط حسابي مقداره ٣,٥٠ بإنحراف معياري قدره ١,٢٩٦ بنسبة مئوية٧٠%، وفيما يتعلق بمبالغة بعض الدوريات المحكمة في المبالغ التي تطلبها نظير نشر البحوث بها وذلك بمتوسط حسابي ٣,٤٦ بإنحراف معياري قدره ١,٢٠٥ بنسبة مئوية٦٩,٢، فتعد هذه المبالغة من أهم معوقات نشر البحوث العلمية، وفيما يتعلق بعدم وجود خريطة للبحث العلمي الاجتماعي بمصر فهذه من أهم النقاط التي تؤخذ على وزارة التعليم العالي التي لم تضع خطة مرسومة لسير عملية البحث العلمي بشكل منتظم ومرتب وتصبح منظومة عمل لا تتغير بتغير الوزرات كما تفعل الدول المتقدمة، والتي وصلت لمتوسط حسابي ٣,٤٥ بإنحراف معياري قدره ١,٣٦٦ بنسبة مئوية٦٩%، وهذا المعوق من أهم المعوقات التي يجب تجنبها في المستقبل.

ثالثا ـ فيما يتعلق بمؤشرات المعوقات الأكاديمية للبحث العلمي:

توجد بعض المعوقات الأكاديمية والتي تتمثل في قدم المراجع والدوريات المتوفرة بمكاتب الجامعات وذلك بنسبة مئوية ٧٣% ويرجع ذلك لأن الذين يشترون إحتياجات المكتبات أنهم يركزون على تخصصاتهم والباقي يشترونه بشكل عشوائي على حين أن العامل الآخر يتمثل في ندرة الأبحاث العلمية المحكمة والمنشورة محلياً وخارجياً وذلك بنسبة مئوية ٧٢,٤، وفيما يتعلق بصعوبة الإجراءات الأكاديمية وشروط

الترقية فقد وصلت لنسبة مئوية ٧٠,٦% حيث يمكن أن ترتفع النسبة إذا تم تسهيل إجراءات ومتطلبات الترقية، كما جاء تدني نظره المجتمع لأهمية البحث العلمي بنسبة مئوية ٦٩,٨، فضلا عن أن ضعف المستوى العلمي لبعض الباحثين حديثي التخرج بنسبة مئوية ٦٩,٧%، على حين أن عدم توفر وحدة التحليل الإحصائي بالجامعات لمساعدة الباحثين وذلك بنسبة مئوية ٦٨,٤، وفيما يتعلق بعدم وجود التنسيق بين مراكز البحوث والجامعات ضمانا لعدم تكرار إجراء البحوث. بنسبة مئوية ٦٨ %، فضلا عن المتغير الخاص بقلة وجود المراجع الإلكترونية في مكتبة الجامعة وذلك بنسبة مئوية ٦٦%، حيث أن المكتبات الإلكترونية لم تعمم حتى الان في الكثير من الكليات، وفيما يتعلق بندرة المراجع المتخصصة والمترجمة إلى اللغة العربية وذلك بنسبة مئوية ٦٥,٦ %، وفيما يتعلق بإنعدام روح الفريق بين أعضاء هيئة التدريس في تنفيذ بحوث علمية مشتركة. وصلت بنسبة مئوية ٦٣% حيث أننا للأسف لا يوجد لدى البعض من الباحثين روح العمل كفريق واحد .

رابعًا ـ فيما يتعلق بمؤشرات المعوقات التطبيقية والمعلوماتية للبحث العلمي:

وفيما يتعلق بمؤشرات المعوقات التطبيقية والمعلوماتية للبحث العلمي والخاصة بنقص الكثيرمن المعامل والمختبرات البحثية المتخصصة لأجراء أبحاث علمية دقيقة في الجامعة فقد وصلت لنسبة مئوية ٧٦,٤% مما يعرقل التقدم بالبحث العلمي وخاصة تعطل الأجهزة ونقص المواد الخام، وحجب بعض الأقسام والمراكز للبيانات والإحصائيات بحجة سريتها وهذا ما يحدث في كثير من المراكز والاقسام وذلك بنسبة مئوية ٧٣,٢، هذا فضلا عن تقادم الكثير من الأجهزة والمعدات والأدوات الخاصة بإجراء بحوث أعضاء هيئة التدريس. وذلك بنسبة مئوية ٧٢%، حيث توجد أجهزة ولكن للأسف قديمة وبالية ولا تتناسب مع مجريات العصر مما يؤدى لعرقلة مسيرة البحث العلمي وأيضا إنفصال الكثير من البحوث الأكاديمية عن واقع المجتمع المصرى

فالكثير من الدراسات البحثية تدرس قضايا بعيدة ومنفصلة عن الواقع وذلك بنسبة مئوية ٧١,٤، فضلا عن ما يتعلق بغياب إهتمام الدولة الرسمي والجاد بالبحث العلمي نظرا لأن معظم أجهزة الدولة ما زالت لم تؤمن بأهمية وقيمة البحث العلمي لتقدم ورقى المجتمع وذلك بنسبة مئوية٧٠,٤%، وفيما يتعلق بصعوبة فتح بعض قواعد المعلومات في المراكز البحثية والمؤسسات التعليمية بنسبة مئوية٧٠%، فضلا عن ما يتعلق بعدم توفر وسائل النقل الخاصة بالجامعة لإجراء الدراسات الميدانية وذلك بنسبة مئوية٦٨,٢%، وضعف مهارات التعامل مع تكنولوجيا المعلومات واللغة بالإضافة لعدم توفر الصيانة الفورية للأدوات والوسائل والأجهزة المعطلة وذلك بنسبة مئوية٦٨,٢% .

خامسًا ـ فيما يتعلق بمؤشرات المعوقات الإدارية للبحث العلمي:

وفيما يتعلق بمؤشرات المعوقات الإدارية للبحث العلمي والخاصة بتعدد المهام الإدارية المكلف بها عضو هيئة التدريس بجانب البحث العلمي ومهامة الأخرى فلقد وصلت نسبة الاستجابة إلى ٧٦,٨%، هذا فضلا عن طول فترة تحكيم الأبحاث والدراسات العلمية في المجلات والدوريات والتي تصل لثلاث أعوام إنتظار دون أى مبرروذلك بنسبة مئوية ٧٣,٢، فضلا عن الروتين الزائد في المعاملات الإدارية الخاصة بالبحث العلمي في إدارة الجامعة. وذلك بنسبة مئوية ٧٢%، وكذلك بتعقد الإجراءات المتبعة للحصول على موافقة مجلس الجامعة للتفرغ الكامل للبحث العلمي. بالإضافة لبعد الكثيرمن البحوث الأكاديمية عن واقع المجتمع المصرى فضلا عن التدخل غير المبرر من قبل بعض القادة الإداريين في البحث العلمي بنسبة مئوية ٧١,٤، وفيما يتعلق بسيطرة البيروقراطية والروتين على بعض المراكز البحثية فقد وصلت نسبة الإستجابة إلى ٦٨,٢%، وفيما يتعلق بعدم وجود إستراتيجيات واضحة في مجال البحث العلمي. وكذلك عدم احتساب البحث

العلمي كجزء من نصاب عضو هيئة التدريس. بنسبة مئوية ٦٨,٢%، فضلا عدم توفر مساعدين متخصصين في منهجية البحث العلمي لتقديم المساعدة الفنية للباحث. وذلك بنسبة مئوية ٦٨% .

سادسًا ـ فيما يتعلق بمؤشرات المعوقات الشخصية والاجتماعية للبحث العلمي:

وفيما يتعلق بمؤشرات المعوقات الشخصية والاجتماعية للبحث العلمي والخاصة بعدم توفر الوقت الكافي لعضو هيئة التدريس للإطلاع بالمكتبات أثناء الدوام الرسمي. نظرا لإنشغاله بالمحاضرات والإرشاد الاكاديمى للطلاب وغيره من الأعباء الأكاديمية وذلك بنسبة مئوية ٧٦%، بالإضافة للظروف الأسرية المتمثلة في كثرة الارتباطات العائلية والالتزامات الاجتماعية فقد بلغت استجابتها بنسبة مئوية ٧٣,٦ %، كلا حسب ظروفة وفيما يتعلق بالعبىء التدريسي الكبير الذي يتحمله عضو هيئة التدريس وصلت إستجابته ٧٠,٨% نسبة مئوية، وفيما يتعلق بعبىء الإشراف العلمي الذي يتحمله عضو هيئة التدريس لطلاب الدراسات العليا وصلت نسبتة إلى ٧٠,٢ %، فضلا عن تدني دافعية أعضاء هيئة التدريس عن القيام ببحوث علمية وذلك نظرا لعدم توفر ظروف مناسبة في بيئة العمل وكذلك للظروف الاسرية الغير مستقرة وللعلاقات المضطربة سواء داخل العمل أو خارجة وذلك بنسبة مئوية ٦٩,٢%.

سابعًا ـ فيما يتعلق بمؤشرات آليات نهوض مؤسسات المجتمع بالبحث العلمي :

وفيما يتعلق بمؤشرات أليات نهوض مؤسسات المجتمع بالبحث العلمي والخاصة بتكثيف عقد الندوات والمؤتمرات التي تعالج شؤون البحث العلمي ومعوقاتة. فقد وصلت الاستجابة بنسبة مئوية ٨٣,٤ %، فضلا عن ما يتعلق بتكثيف الدورات وورش العمل لتشجيع أعضاء هيئة التدريس على البحث

العلمي وصلت نسبتة المئوية إلى ٧٨,٦ %، كما جاءت الاستجابة الخاصة بتعزيز البنية التحتية من حيث توفير المعامل والمختبرات اللازمة لإجراء أبحاث علمية دقيقة في الكليات التطبيقة. وذلك بنسبة مئوية ٧٧,٨%، كما جاءت الاستجابة الخاصة بتشجيع المشاركة في المحافل واللقاءات العلمية على المستويات المحلية والإقليمية والدولية. وذلك بنسبة مئوية ٧٧,٦%، وفيما يتعلق بمحاولة التخلص من الرتابة الإدارية وتوفير المرونة الإدارية لتحسين مستوى البحث العلمي فقد وصلت نسبتة المئوية إلى ٧٧,٦ %، بالإضافة لما يخص بتطوير قواعد المعلومات لإحاطة الباحثين بما يستجد من مصادر في مجالات اهتماماتها وصلت نسبتة المئوية إلى ٧٧,٦ %، فضلا عن ضرورة تعزيز مكتبة الجامعة بمتطلبات البحث العلمي من مراجع ودوريات ودراسات عربية وأجنبية . وذلك بنسبة مئوية ٧٧,٦ %، فضلا عن تعزيز مبدأ البحوث المشتركة في مختلف التخصصات العملية والنظرية وذلك بنسبة مئوية ٧٦,٨%، وفيما يتعلق بتبنى الجامعات لخطط بحثية علمية وتعيين أساتذة مسؤولين عنها. بنسبة مئوية ٧٦,٨ %، بالاضافة بضرورة إقتراح مشروعات بحثية وتكليف الأختصاصيين للقيام بها وذلك بنسبة مئوية ٧٦,٤%، كما تم الاستجابة بضرورة نشر ثقافة البحث العلمي بين الطلاب وذلك بتدريسها كمادة أساسية في مرحلة البكالوريوس. وذلك بنسبة مئوية ٧٦,٤ %، وفيما يتعلق بإنشاء إدارة تابعة لعمادة البحث العلمي تشجع الباحثين وتدعمهم ماديًا وأكاديميًا بنسبة مئوية ٧٦,٤%، فضلا عن تقليل العبء التدريسي والإشرافي والأكاديمي لعضو هيئة التدريس بنسبة مئوية ٧٥,٢ %، وجاء المقترح الأخير بسرعة نشر البحوث وتحكيمها بعد استيفاء الشروط النظامية لذلك وذلك بنسبة مئوية ٧٥,٢%.

توصيات الدراسة :

١- ضرورة تسهيل إجراءات نشر البحوث العلمية والاهتمام بطبيعة الأبحاث أكثر من الاهتمام بالامور الشكلية للابحاث سواء من حجم الخط، ونوعة والمسافة بين الاسطر، وعدد الصفحات وغيرها من الامور الشكلية، وبالتالى الاهتمام بمضمون وجوهر البحث، وكذلك الإسراع بالرد على الباحثين.

٢- زيادة مخصصات الدعم المالى المخصصة لأغراض البحث العلمي لأعضاء هيئة التدريس ضمن أسس واضحة، والنظر في منح الباحثين مكافأت مالية مناسبة كحافز مساعد لهم لإجراء المزيد من الأبحاث المفيدة والقيمة، ليس هذا فحسب بل وتشجيع حضور المؤتمرات والندوات العلمية لتنشيط عجلة البحث العلمي.

٣- إنشاء مراكز بحثية متخصصة على مستوى جميع الجامعات المصرية تكون من مهامها التنسيق مع المؤسسات الاجتماعية (كالوزارات، والشركات، والقطاع الخاص) لتحديد أولويات البحث العلمي في ضوء حاجات المجتمع، وبما يتفق مع أهداف التنمية الشاملة، ووضع الخطط اللازمة لتذليل الصعوبات وإقرار الموازنات اللازمة لتحسين جودة البحث العلمي وتطويرة، ودفع الباحثين لإنجاز بحوثهم وتوظيفها لخدمة المجتمع وتقدمة، وتعزيز التواصل بين الباحثين والجهات المستفيدة من الأبحاث وربط هذه المرااكز البحثية بالمراكز البحثية العربية والعالمية.

٤- تشجيع التعاون البحثى بين أعضاء هيئة التدريس في الجامعة والجامعات المحلية أو العربية والعالمية.

٥- ضرورة تأسيس شبكة معلومات عربية متخصصة بالبحوث العلمية المتخصصة، تكون في خدمة الباحثين في الجامعات والمؤسسات البحثية في الوطن العربى وربطها بشبكة المعلومات الدولية.

٦- ضرورة تفعيل دور الشراكة المجتمعية في دعم البحث العلمي.

٧- ضرورة ربط البحث العلمي باحتياجات المجتمع والتنمية .

٨- يجب إيجاد إستيراتيجية لتسويق البحث العلمي وتوظيفه في تنمية المجتمع المحلى.

٩- بناء قاعدة بيانات كاملة عن البحوث العلمية والباحثين ورسائل الدراسات العليا ومشاريع التخرج وإتاحتها للجميع لتعميم الإستفادة منها في البحث العلمي، وخاصة ما توصلت إليها من نتائج وتوصيات.

١٠- أن يولد في الجامعات المصرية قرار سياسي رشيد، يقوم على تبنى القناعة الأكيدة بأن البحث العلمي هو جزء من حياتها وكيانتها، وهو جزء من أمن الشعوب وسيادتها وأنها بدونة ستظل دولة نامية في المجالين العلمي والعملي.

١١- العمل على إستحداث مكتبات علمية متقدمة تحتوي على المراجع العربية والأجنبية في مختلف التخصصات، وتوفير قاعدة بيانات إلكترونية ذات محتوى معرفي متميز لمساعدة الباحثين في مختلف المجالات على الإستفادة منها.

١٢- إيجاد مصادر أخرى لتمويل البحث العلمي ومنها مصادر صناعية وخدمية وعالمية والمصدر الأخير يعد من أهم المصادر في مرحلة فقر الإمكانيات المحلية ويمكن الاعتماد عليه لتمويل مشاريع مشتركة مع مؤسسات جامعية أو بحثية أو شركات عالمية، وأيضا يمكن تخصيص جزء من زكاة المال للإنفاق على البحث العلمي.

١٣- العمل على إنشاء صندوق دعم للبحث العلمي تحت إشراف وزارة التعليم العالي يتم تخصيص ما تجمع به من أموال لدعم البحوث العلمية سواء من الشركات المحلية والقطاع الخاص وسن الأنظمة التي تجعل الشركات والمؤسسات الصناعية تخصص جزء من صافي أرباحها السنوية لتمويل البحث العلمي كما يحدث في الدول المتقدمة .

١٤- ضرورة تشجيع الجامعة للباحثين المبتدئين لنشر أبحاثهم ومنحهم مكافأت مالية وشهادات تقديرية لرفع روحهم المعنوية لإهتمامهم بالبحث العلمي .

الهوامش

(١) أمانى قنديل: التعليم وتحديات التسعينات، بحث منشور في أعمال المؤتمر السنوي الثالث للبحوث السياسية، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩١.

(٢) محمد على محمد: علم الاجتماع والمنهج العلمي – دراسة في طرائق البحث وأساليبه، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٣.

(٣) ج. سوليفان: قيمة العلم، ترجمة المكتبة العلمية، بيروت، الدار العلمية، ١٩٧٢.

(٤) محمد محمد شفيق: البحث الاجتماعي – الأسس والخطوات المنهجية، الإسكندرية، المكتب الجامعى الحديث، ٢٠٠٣.

(٥) سمير نعيم أحمد، علم الاجتماع والالتزام بقضايا الإنسان العربى، في كتاب : المنهج العلمي في البحوث الاجتماعية، ط ٥، دار سعيد رأفت، القاهرة، ١٩٨٨.

(٦) أحمد سليم سعيدان: مقدمة لتاريخ الفكر العلمي في الإسلام، الكويت، عالم المعرفة، عدد (١٣١)، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٨.

(٧) علياء عبد المنعم إسماعيل: خريطة مقترحة لموضوعات الرسائل الجامعية التربوية الحديثة في ضوء احتياجات المجتمع المحلي لمحافظة الفيوم، "رسالة ماجستير"، كلية التربية جامعة الفيوم سنة ٢٠٠٨.

(٨) الربيعي، سعيد حمد. (٢٠٠٥). مستقبل البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي في سلطنة عمان: تصور مقترح. الندوة العلمية المشتركة الثالثة بين كليتي التربية بالرستاق وصحار" البحث العلمي في كليات التربية– الواقع والآفاق". سلطنة عمان.

(٩) راضي، فوقية محمد (٢٠١٠). الإنتاجية العلمية والحاجات الإرشادية لعضوات هيئة التدريس بجامعة طيبة بالمدينة المنورة، بحث مقدم إلى ندوة التي أقامتها جامعة طيبة بالمدينة، التعليم العالي للفتاة. الأبعاد والتطلعات. المملكة العربية السعودية.

(١٠) علي مهدي كاظم، فوزية بنت الباقي الجمالي وآخرون :" معوقات البحث العلمي في كليات التربية"، سلطنة عمان، مجلة البحث في التربية وعلم النفس، كلية التربية، جامعة المنيا، م ١٨، ع٢، أكتوبر ٢٠٠٤، (صدر في يوليو٢٠٠٦).

(١١) أنور إبراهيم محمد إبراهيم : الآثار الاجتماعية للثورة المعلوماتية على الأسرة المصرية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ٢٠٠٧.

(١٢) فوزية عبدالباقي الجمالي، ؛ كاظم، علي مهدي.(٢٠٠٥). معوقات البحث العلمي في سلطنة عمان ومقترحات حلها. الباحث، (٢).

(١٣) الفرا، ماجد محمد (٢٠١٤). الصعوبات التي تواجه البحث العلمي الأكاديمي بكليات التجارة بمحافظات غزة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها، مجلة الجامعة الإسلامية، ١٢ (١).

(١٤) العمايرة، محمد؛ السرابي، سهام (٢٠٠٨). البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة الإسراء الخاصة– الأردن (معوقاته ومقترحاته وحلوله). مجلة جامعة دمشق ٢٤ (٢) .

(١٥) محمد محى كيلانى٢٠٠٤: الدولة وواقع البحث الاجتماعي في المجتمع المصرى، دراسة تحليلية لعلاقة المؤسسات البحثية بمؤسسات رسم السياسة الاجتماعية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عين شمس،

(١٦) عمر، فيصل؛ زيدان، عفيف، (٢٠٠٧). معوقات البحث العلمي لدى المشرفين المتفرغين في جامعة القدس المفتوحة، المجلة الفلسطينية للتربية المفتوحة عن بعد، ١ (١).

(١٧) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٣، نحو إقامة مجتمع المعرفة، المطبعة الوطنية، عمان الأردن.

التقارير :

- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ٢٠٠٥، اليونسكو، من مجتمع المعلومات إلى مجتمعات المعرفة، مطبوعات اليونسكو، فرنسا.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير المعرفة العربي للعام ٢٠٠٩.
- البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة : ومؤسسة فهد بن أل مكتوم، تقرير المعرفة العربى للعام ٢٠٠٩: نحو معرفي منتج، برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، دار الغرير، أبو ظبى، ٢٠٠٩.
- أحمد زكى بدوى: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت، مكتبة لبنان، ١٩٨٨.
- محمد محمد شفيق: البحث الاجتماعي – الأسس والخطوات المنهجية، الإسكندرية، المكتب الجامعى الحديث، ٢٠٠٣.
- البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة: ومؤسسة فهد بن أل مكتوم، تقرير المعرفة العربى للعام ٢٠١٥: نحو معرفي منتج، برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، دار الغرير، أبو ظبى، ٢٠١٥.
- البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة : ومؤسسة فهد بن أل مكتوم، تقرير المعرفة العربى للعام ٢٠٠٩: نحو معرفي منتج، برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، دار الغرير، أبو ظبى، ٢٠٠٩.

- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ومؤسسة فهد بن أل مكتوم ٢٠٠٩، تقرير المعرفة العربي للعام، نحو معرفي منتج، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دار الغرير، أبو ظبي، ٢٠٠٩
- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة: تقرير التنمية الإنسانية للعام ٢٠٠٣ نحو إقامة مجتمع المعرفة الصندوق العربى للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، المكتب الاقليمي للدول العربية، عمان، .
- المجالس القومية المتخصصة ٢٠٠٠، الإرتقاء بمستوى خريجى التعليم الجامعي والعالي في إطار مفهوم الجودة الكلية لمواجهة تحديات المستقبل، المؤتمر القومى للتعليم العالي، مركز القاهرة الدولى للمؤتمرات، ١٢- ١٤ فبراير، .
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي٢٠٠٢، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية، خلق الفرص القادمة للأجيال، المطبعة الوطنية، عمان الأردن.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي٢٠٠٣، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية، نحو إقامة مجتمع المعرفة، المطبعة الوطنية، عمان الأردن.
- سيدي محمود ولد محمد، معوقات البحث العلمي في الوطن العربي، مجلة المعرفة، العدد٣٧٠، وزارة الثقافة – سورية، تموز ١٩٩٤
- تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٣، نحو إقامة مجتمع للمعرفة.
- تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٢، خلق الفرص للأجيال القادمة.
- المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ١٩٩٥: مؤتمر أخلاقيات البحث العلمي والاجتماعي، القاهرة.

مجلات ودوريات :

- قنديل أماني ١٩٩١ التعليم وتحديات التسعينات، بحث منشور في أعمال المؤتمر السنوي الثالث للبحوث السياسية، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية.
- شفيق محمد محمد ٢٠٠٣، البحث الاجتماعي – الأسس والخطوات المنهجية، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.
- بدوي أحمد زكي ١٩٨٨معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت، مكتبة لبنان.
- شفيق محمد محمد١٩٩٦، أصول البحث العلمي ومناهجه، القاهرة، المكتبة الأكاديمية.
- صالح ناهد ٢٠٠٧، تصورات أعضاء هيئة التدريس لواقع البحث العلمي في الجامعات الأردنية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة اليرموك، أربد.

- العبد الله مصطفى ٢٠٠٥، واقع البحث العلمي في الجامعات العربية مجلة الغد، العدد الثالث، شتاء.
- الصانع محمد إبراهيم ٢٠٠٤، معوقات البحث العلمي وأثرها في هجرة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات اليمنية، أربد للبحوث والدراسات، المجلد (٥) العدد، ١.
- سعيدان أحمد سليم١٩٨٨، مقدمة لتاريخ الفكر العلمي في الإسلام، الكويت، عالم المعرفة، عدد (١٣١)، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب.
- عبد الباسط حسن ١٩٩٩، أصول البحث الاجتماعي ، ط٢، القاهرة، مكتبة دبولى،.
- عكاشة سعد الدين أحمد ١٩٩٨، التمويل وأثره على حركة البحث العلمي في المؤسسات، تونس العلمية العربية، المجلة العربية للعلوم، العدد ٣٦، يونيو.
- عمار حامد٢٠٠٥، الإصلاح المجتمعي – إضاءات ثقافية واقتضاءات تربوية، القاهرة، الدار العربية للكتاب، ٢٠٠٥.
- الحسينى رباب ١٩٩٥، ميثاق للأخلاقيات – الرابطة السوسيولوجية الأمريكية، بحث مترجم ومنشور في مواثيق أخلاقية للعلوم الاجتماعية، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.
- صلاح ناهد١٩٩٠، البحث الاجتماعي وقضية الشرعية في أخلاقيات البحث العلمي، القاهرة، المركز القومى للبحوث.
- عبد الجواد أحمد١٩٩٩، إشكالية البحث العلمي والتكنولوجيا في الوطن العربى، القاهرة، قباء للنشر والتوزيع.
- أحمد سمير نعيم ١٩٨٨، علم الاجتماع والالتزام بقضايا الإنسان العربي، في كتاب: المنهج العلمي في البحوث الاجتماعية، ط ٥، دار سعيد رأفت، القاهرة.
- حجازى محمد عزت ١٩٨٦، الأزمة الراهنة لعلم الاجتماع في الوطن العربي، نحو علم إجتماع عربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- عبد المعطى عبد الباسط ١٩٩٨، إنتاج المعلومات السوسيولوجية: المهام والتحديات، مؤتمر الأدوار المستقبلية لعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا في مصر، ١٣– ١٤ مايو، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، .

- الحكيم علا ٢٠٠٣، قطاع البحث العلمي والتكنولوجيا وتحدياته، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ديسمبر.
- أبوالوفا جمال محمد ١٩٩٧، دور المجالس الجامعية في تنمية أخلاقيات البحث العلمي دراسة ميدانية: على عينة من جامعة الزقازيق فرع بنها، المؤتمر السنوي الرابع عشر، البحث التربوى – مفاهيمة أخلاقياتة – توظيفه، كلية التربية جامعة المنصورة، ٢٣ – ٢٤ ديسمبر.
- عبد الفتاح منال رشاد ٢٠٠٤، أهم المعوقات التي تواجة البحث العلمي بجامعة قناة السويس: دراسة حالة، المؤتمر السنوى الرابع عشر، كلية التربية جامعه المنصورة.
- عكاشة سعد الدين أحمد٢٠٠٠، تمويل البحث العلمي في الوطن العربي وسبل تنميته، المؤتمر السابع لوزراء التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، الرياض، أبريل، ١٩٩٩، الدراسات المرجعية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس .
- يعقوب يوسف وآخرون١٩٩٧، مقومات ومعوقات البحث العلمي في دولة الكويت (ندوة)، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، مجلس النشر العلمي جامعة الكويت، خريف.
- بياجيه جان ١٩٧٦، وضع علوم الإنسان في منظومة العلوم في اليونسكو، الاتجاهات الرئيسية للبحث في العلوم الاجتماعية، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، المجلد الأول، دمشق.
- الزعبي محمد أحمد ١٩٩٧، إشكالات البحث العلمي للظواهر الاجتماعية العامة وللظواهر الاجتماعية في البلدان النامية خاصة، دراسات عربية، مجلة فكرية اقتصادية اجتماعية، دار الطليعة، بيروت.

رسائل جامعية:

- كيلاني محمد محي ٢٠٠٤، الدولة وواقع البحث الاجتماعي في المجتمع المصري، دراسة تحليلية لعلاقة المؤسسات البحثية بمؤسسات رسم السياسة الاجتماعية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عين شمس.
- راوى صفاء محمد عبده ٢٠٠٤، استخدام المعرفة لمعطيات البحث في علم الاجتماع في مصر، دراسة مسحية ميدانية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة القاهرة.
- إبراهيم أنور إبراهيم محمد ٢٠٠٧: الآثار الاجتماعية للثورة المعلوماتية على الأسرة المصرية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عين شمس.

- حميد، كامل (٢٠٠٤). المعوقات التي تواجه الباحث في الجامعات الفلسطينية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، القدس.
- الشقصي، عبدالله (٢٠٠٦). البحث العلمي ومعيقاته بمؤسسات التعليم العالي في سلطنة عمان من وجهة نظر الإدارة الأكاديمية وأعضاء هيئة التدريس، رسالة ماجستير غير منشورة. الجامعة الأردنية، الاردن.
- الفيل محمد رشيد٢٠٠٠، البحث والتطوير والابتكار العلمي في الوطن العربي في مواجهة التحدي التكنولوجي والهجرة المعاكسة، عمان الأردن، دار مجدلاوي، الطبعة الأولى .
- متولي غنيمة محمد ٢٠٠١، تمويل التعليم والبحث العلمي العربي المعاصر، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى .
- حميد علي محسن ٢٠٠٧، البحث العلمي في الدول العربية: عوائقه ومقتضياته، مجلة شؤون عربية، تصدرها الأمانة العامة بجامعة الدول العربية، عدد:١٣١، خريف .
- فرجاني نادر ٢٠٠٥، التعليم العالي والتنمية في البلدان العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي (٣٩)، التربية والتنوير في تنمية المجتمع العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى.
- المصري ياسين، وزقوزق هاشم ٢٠٠٦، المؤتمر الوطني للبحث العلمي والتطوير التقاني، المحور الثاني، واقع ومتطلبات تنمية الموارد البشرية للبحث العلمي وإدارتها، دمشق، ٢٤-٢٦ أيار.
- الجمالي، فوزية عبد الباقي؛ كاظم، علي مهدي. (٢٠٠٥). معوقات البحث العلمي في سلطنة عمان ومقترحات حلها. الباحث.
- الخوالدي، خميس علي (٢٢، يونيو، ٢٠٠٩). مجلس البحث العلمي يناقش ٣٩ مقترحا. الوطن.
- إدريس جعفر أحمد أحمد، ؛ عبد الله، محمد؛ منيرة زكي (٢٠١٣). أثر المتغيرات الشخصية والبيئية على الاسهام الفكري لأعضاء هيئة التدريس بفروع جامعة الطائف.
- بطاح، أحمد (٢٠٠٧). معوقات البحث العلمي وسبل الارتقاء به في جامعة مؤتة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها. مجلة العلوم التربوية، العدد١٣.
- فوقية راضي، محمد (٢٠١٠). الإنتاجية العلمية والحاجات الإرشادية لعضوات هيئة التدريس بجامعة طيبة بالمدينة المنورة، بحث مقدم إلى ندوة التي أقامتها جامعة طيبة بالمدينة، التعليم العالي للفتاة. الأبعاد والتطلعات. المملكة العربية السعودية.

- عدنان زاهد، (٢٠٠٩). دليل كتابة الرسائل العلمية، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية.
- الشريفي، حسين (٢٠٠٦). معوقات البحث العلمي في جامعة كربلاء، من وجهة نظر التدريسيين فيها، وسبل تذليلها، دراسة ميدانية. مجلة جامعة كربلاء العلمية ٤ (٢).
- الشقصي، عبدالله (٢٠٠٦). البحث العلمي ومعيقاته بمؤسسات التعليم العالي في سلطنة عمان من وجهة نظر الإدارة الأكاديمية وأعضاء هيئة التدريس، رسالة ماجستير غير منشورة. الجامعة الأردنية، الأردن.
- عبابنة، طالب إبراهيم (٢٠١١). مقومات ومعوقات البحث العلمي في الوطن العربي واقع وحلول، مجلة سر من رأى ٧ (٢٦).
- العمايرة، محمد؛ السرابي، سهام (٢٠٠٨). البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة الإسراء الخاصة– الأردن (معوقاته ومقترحاته وحلوله). مجلة جامعة دمشق ٢٤ .
- زيدان عمر، فيصل عفيف، (٢٠٠٧). معوقات البحث العلمي لدى المشرفين المتفرغين في جامعة القدس المفتوحة، المجلة الفلسطينية للتربية المفتوحة عن بعد، ١.
- العواودة، أمل (٢٠٠٢). خطوات البحث العلمي، دورة تدريب المتطوعين على المسح الميداني، مكتبة خدمة المجتمع، الجامعة الأردنية، عمان.
- الفرا، ماجد محمد (٢٠١٤). الصعوبات التي تواجه البحث العلمي الأكاديمي بكليات التجارة بمحافظات غزة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها، مجلة الجامعة الإسلامية، ١٢.
- محسن منتهى عبد الزهرة (٢٠١٣). الصعوبات التي تواجه البحث العلمي في جامعة بغداد من وجهة نظر التدريسيين. مجلة البحوث التربوية والنفسية قسم العلوم التربوية والنفسية كلية التربية/ الجامعة المستنصرية .١ (٣٢) ٢٥٧ – ٢٨٣.
- أبوسمرة محمود أحمد، والبرغوثي، عماد أحمد، عبد الكريم صالح (٢٠٠٥)، الإسلام والعلم، دعوة تحريضية للجهاد العلمي، القدس: مكتبة دار الفكر.
- الشماسي سالم ميثاء، (٢٠٠٥)، حصاد مراكز البحث العلمي في الدول العربية، ماذا انفقت.
- الصفدي، موسى محمد، والقربي، أبوبكر عبدالله، (٢٠٠٠)، دور الجامعة في خدمة المجتمع. المحلي، مجلة اتحاد الجامعات العربية، عدد ٢.

المراجع الأجنبية:

- Tien, F. F. (2007). Faculty research behavior and career incentives: The case of Taiwan. International Journal of Educational Development, 27 (1),.
- Microsoft® Encarta® 2007. © 19932006 Microsoft Corporation -.
- UIS Bulletin on Science and Technology Statistics Issue No2004 April A Decade of Investment in Research and Development
- Thomson ISI National Science Indictors, 2003 Middle Eastern Nations Making Their Mark, November/December 2003 ,
- weber- UNESCO Science Report -
- Rose Mary Cliff2002 ,Universety of Southern California faculty therviews of the University , ERIC, Document NO ED 096 .
- Noll, H "Social indicators and social reporting international experience, publications, , 1996, New Jersy .
- Bloom,David E., Mastering Globalization2002 : From Ideas To Action on Higher Education Reform , Harvard University , 19 September .

مواقع إلكترونية:

- http://www.mohyssin.com/forum/showthread.php?t
- www.arabschool.org.sy/Celebration/Dr.Mueen%20Hamzeh.doc
- http://www.arifonet.org.ma/data/research/warchat1/8.htm
- UNESCO, UNESCO Science Report 2010, Poland, 2010, -259.
- http://data.worldbank.org/indicator/TX.VAL.TECH.MF.ZS/countrie s
- http://www.shanghairanking.com/ar/
- http://www.webometrics.info/en/arab_world
- http//www.tolabn.et 30/9/2009
- www.arabschool.org.sy
- www.yakut.blogspot.com
- www.alarabimag.com/common/book3/mostkb1013.htm
- http://archive.sciencewatch.com